الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم:

ميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان

قياس وتقييم الأداءالمالي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة بريماتك " المسيلة "

من اعداد:

- بن ميمونة فارس
- حمريط عبد الناصر

تحت إشراف: د. عبد الرؤوف عز الدين

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
تمار توفيق	استاذ محاضر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
عبد الرؤوف عز الدين	استاذ محاضر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
قروش عيسى	استاذ محاضر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم
٢٥
ابراهيم الحمدي

شكر و تقدير

الحمد لله نحمده ونستعينه على فضله وعطائه

.ونسأله أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح

كلمة شكر وعرفان إلى من أنار لنا طريقنا في إنجاز هذا العمل

كل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الفاضل د . عبد الرؤوف عز الدين

الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة والذي لم يتأخر في تقديم النصح والتوجيه

والإرشاد، ولم يبخل بأي جهد أو علم، إلى الاستاذ الدكتور فيصل نويوة

مع الشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

كما نشكر مسيرو وعمال مؤسسة بريماتك بالمسيلة

كل الشكر كل أساتذة

قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الاهداء

نهدي هذا العمل إلى كافة أفراد عائلتنا الذين

وقفوا إلى جانبنا طيلة المشوار الدراسي.

إلى كافة أصدقائنا وزملائنا في الدراسة.

إلى كافة من ساعدونا من قريب أو من بعيد في

إنجاز هذا العمل المتواضع

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وكذلك إبراز أهمية التحليل المالي، الذي يعتبر عنصر أساسي في عملية تقييم الأداء المالي، وتم إسقاط هذه الدراسة على مؤسسة بريماتك بولاية المسيلة خلال الفترة (2017-2018) وذلك باعتماد على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، حيث تم اختبار مدى كفاءة الأداء المالي للمؤسسة بريماتك باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ونسب المردودية.

التحليل المالي هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات الصائبة.

بعد إجراء تقييم لمؤسسة بريماتك، وجدنا أن المؤسسة لا تمتلك هامش أمان وذلك بتحقيق رأس مال عامل سالب ولم تستغل مواردها خلال دورة الاستغلال يدل على عدم كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها وضعف أدائها المالي.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، التحليل المالي، مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية.

Abstract :

This study aims to analyze the financial performance of economic institutions and to highlight the importance of financial analysis, which is an essential element in the financial performance assessment process.This study was dropped on the BRIMATEC Foundation in the state of M'sila during the period (2017-2018).The financial statements represented in the financial budget and results table. The efficiency of the financial performance of the small and medium enterprises was examined by using the indicators of financial balance and the ratios of the financial ratios of profitability.

Financial analysis is the analysis or extraction of a set of indicators on economic project activity that contributes to determining the importance and characteristics of operational andfinancial activities and other sources so that these indicators can then be used to assess the performance of the institution with a view to making the right decisions.

After conducting an evaluation of the Enterprise BRIMATEC, we found that they does not have a margin of safety by achieving a high capital and not utilizing its resources during the exploitation cycle , this result indicates the inefficiency of the institution in exploiting its resources and the poor performance of the foundation in your company.

Keywords: financial performance, financial performance assessment, financial analysis, financial balance indicators, financial ratios.

فهرس المحتويات

شكر ..... أ

إهداء ..... ب

الملخص ..... ج

فهرس المحتويات ..... د

قائمة الجداول ..... ز

قائمة الاشكال ..... ح

قائمة الملاحق ..... ح

قائمة المختصرات ..... ح

مقدمة ..... ط

الفصل الأول : الجانب النظري

تمهيد 15

المبحث الاول : مفاهيم أساسية حول الأداء بالمؤسسة الاقتصادية 16

المطلب الأول : الأداء في المؤسسة 16

أولا: مفهوم الأداء في المؤسسة 16

ثانيا : التمييز بين الاداء وبعض المفاهيم القريبة منه 16

المطلب الثاني: تقييم الأداء في المؤسسة الأقتصادية 18

أولا: مفهوم تقييم الأداء 18

ثانيا: أهداف وشروط نجاح عملية تقييم الأداء. 18

المطلب الثالث:تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية 19

أولا : مفهوم الأداء المالي 20

ثانيا : مصادر معلومات عملية تقييم الأداء المالي 20

ثالثا : اهداف وخطوات التقييم المالي 22

رابعا : التحليل المالي و دوره في تقييم الأداء المالي 23

المبحث الثاني : التحليل المالي بواسطة المؤشرات و النسب المالية 24

المطلب الأول:التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية 24

أولا: أسس بناء الميزانية المالية 24

ثانيا :مفهوم رأس المال العامل FRng.....25
ثالثا :مفهوم الإحتياج في رأس المال العاملBFR 27
رابعا: دراسة التوازن المالي وتحليل الخزينة الصافية (Tn) 28
المطلب الثاني : التحليل المالي بواسصة النسب المالية 29
أولا :تعريف النسب المالية و انواعها.....29
ثانيا : النسب المالية المشتقة من قائمة المركز المالي 30
ثالثا: النسب المالية المشتقة من قائمة الدخل(TR) 32
خلاصة 38
الفصل الثاني :الجانب التطبيقي
تمهيد.....40
المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة.....41
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن شركة بريماتك وأهدافها.....41
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة..... 42
المبحث الثاني: تقييم الآداء المالي لمؤسسة بريماتك.....46
المطلب الأول: عرض لمصادر المعلومات المستخدمة في عملية تقييم الآداء المالي.....46
أولا : عرض الميزانية المحاسبية للمؤسسة للفترة الممتدة من (2017-2018).....46
ثانيا : عرض جدول حساب النتائج للمؤسسة للفترة مابين (2017-2018).....50
المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية..... 53
أولا : إعداد الميزانية المالية المختصرة 53
ثانيا : حساب مؤشرات التوازن المالي..... 54
المطلب الثالث : التحليل المالي بواسطة النسب المالية.....57
أولا : النسب المالية المشتقة من قائمة المركز المالي 57
1- نسب الهيكل 57
2- نسب السيولة 58
ثانيا: النسب المالية المشتقة من قائمة الدخل (TR) 59
1- نسب النشاط.....59
2- نسب الربحية.....59
3- نسب الإستغلال.....60

4- نسبة القدرة على التمويل الذاتي والتمويل الذاتي 61
5- نسبة المردودية.....62
5-1- المردودية الإقتصادية 62
5-2-المردودية المالية.....62
5-3- المردودية التجارية 63
خلاصة 63
الخاتمة..... 64
قائمة المراجع..... 67
الملاحق..... 70

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الميزانية المالية المختصرة	25
2	الميزانية المحاسبية للمؤسسة جانب الأصول للسنوات (2017-2018)	47
3	الميزانية المحاسبية للمؤسسة جانب الخصوم للسنوات (2017-2018)	49
4	جدول حساب النتائج للمؤسسة للسنوات (2017-2018)	50
5	رقم الأعمال للسنوات (2017- 2018) للمؤسسة	51
6	القيمة المضافة للاستغلال لسنوات الدراسة	52
7	الفائض الإجمالي للاستغلال لسنوات الدراسة	52
8	النتيجة العملياتية لسنوات الدراسة	52
9	النتيجة الصافية للسنة المالية لسنوات الدراسة	53
10	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للسنوات (2017-2018)	53
11	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للسنوات (2017-2018)	54
12	حساب راس المال للمؤسسة للسنوات (2017-2018)	54
13	أنواع رأس المال العامل للسنوات (2017-2018)	55
14	حساب إحتياج رأس المال العامل للمؤسسة للسنوات (2017-2018)	56
15	حساب الخزينة الصافية للمؤسسة للسنوات (2017-2018)	56
16	حساب نسب الهيكل للمؤسسة للسنوات (2017-2018)	57
17	حساب نسب السيولة للمؤسسة للسنوات (2017-2018)	58
18	حساب نسب الربحية للمؤسسة للسنوات (2017-2018)	59
19	حساب نسبة اليد العاملة للمؤسسة للسنوات (2017-2018)	60
20	حساب نسبة الإهتلاك للمؤسسة للسنوات (2017-2018)	60
21	حساب قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة للسنوات (2017-2018)	61
22	حساب التمويل الذاتي للمؤسسة للسنوات (2017-2018)	61
23	حساب المردودية الإقتصادية للمؤسسة للسنوات 2016-2017-2018)	62
24	حساب المردودية المالية للمؤسسة للسنوات (2017-2018)	62
25	حساب المردودية التجارية للمؤسسة للسنوات (2017-2018)	63

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	42

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الميزانيات المحاسبية للمؤسسة لسنوات (2017-2018)	71
2	جدول حساب نتائج السنوات (2017-2018)	77

قائمة المختصرات

رمز	الاسم باللغة العربية	الاسم باللغة الأجنبية
FRng	رأس المال العامل الإجمالي	Le fonds de Roulement net global
TN	الخزينة الصافية	La Trésorerie Nette
BFRg	احتياجات في رأس المال العامل	Le Besoin en Fonds de Roulement global

مقدمة

مقدمة:

لقد حظيت دراسة المؤسسة الاقتصادية في العشريات الأخيرة باهتمام كبير ومتزايد من قبل الباحثين والممارسين، وخاصة الوظائف والأنشطة التي تمارسها. ويرجع سبب تعاظم أهمية دراسة المؤسسة إلى الأدوارالأساسية التي تلعبها في الاقتصاد الوطني من جهة، فهي أولا بمثابة خلية للإنتاج أي مكان مزج عناصر الإنتاج وتحويلها إلى منتتوجات جاهزة، وثانيا وحدة لتوزيع الدخل الناجم عن عملية الإنتاج، فالدخل الذي تحققه جزء منه للمستخدمين، وجزء للدولة ، وجزء للمقرضين والجزء المتبقي لأصحاب المؤسسة، وثالثا خلية اجتماعية، ورابعا مركزا للقرارات الاقتصادية فيما يخص طبيعة المنتجات التي ستنتجها وكمياتها وأسعارها. ومن

جهة أخرى إلى المحيط المتقلب والعنيف والذي لا يرضى عن المؤسسات التي لا تستطيع التكيف معه في الوقت المناسب. ويمكن النظر إلى هذا المحيط في شكل أربعة جوانب تشكل كلا متكاملا وهي : المحيط التكنولوجي، المحيط الاجتماعي والثقافي ، المحيط السياسي ،وأخيرا المحيط الاقتصادي.

وفي ظل هذا المحيط المتسم بشدة التقلب والعنف، تقوم المؤسسة بممارسة نشاطها الدوري والمتمثل في استغلال مختلف عوامل الإنتاج المتوفرة لديها من أجل الحصول على منتجات لتلبية حاجات الإنسان المادية والمعنوية، ومحاولة بذلك التأقلم مع تغيرات المحيط وكسب رضاه لتضمن حينئذ هدفها الأسمى وهو الاستمرارية.

تحقيق هذا الهدف يعني أن المؤسسة حققت الأهداف الأخرى التي ترتبط بوظائف المؤسسة والتي هي أهداف متكاملة، تحقيقها يعني تحقيق هدف الاستمرارية.

ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها أو لا وهل حققتها بالوسائل المعقولة فإنهابحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها، أو بالأحرى تقييم أدائها. وإذا اعتبرنا المؤسسة على أنها مجموعة من الوظائف فإنها حتما بحاجة إلى تقييم أداء كل وظيفة من وظائفها، فهي إذن تقيم أداءها التجاري، وأداءها المالي، وأداءهاالإنتاجي وفي الأخير أداء وظيفة الأفراد.

ولتقيم أداء أي وظيفة من وظائف المؤسسة يواجه المسيرين إشكالية اختيار أو انتقاء المعايير والمؤشرات، فهي بطبيعة الحال كثيرة، فنجاح التقييم يعتمد أساسا على قدرة المسيرين على اختيار أفضل و أحسن المعايير و المؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه.

و تأتي هذه الدراسة كمساهمة لاثراء هذا الجانب من تقييم الأداء المالي للمؤسسات، حيث تتناول قياس وتقييم الأداءالمالي للمؤسسات الاقتصادية. و تضمن الدراسة جانب نظري و أخر تطبيقى.

مقدمة

أولا: إشكالية الدراسة.

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية أمر ضروريا، ومن ثم أصبح لزاما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحتوي عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفةالوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة، وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي إلى الوصول إليه.

مما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

"**هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة؟ وتحديد نقاط الضعف التي تعاني منها؟**".ومن هاته الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ هل تعتبر عملية جمع المعلومات حول المؤسسة خطوة مهمة في عملية تقييم الاداء المالي؟
- ✓ هل يمكن للقوائم المالية أن تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسةالاقتصادية؟
- ✓ ما هي أهم مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة.

للإجابة على التساؤل المشار إليه آنفا، تم وضع الفرضيات التالية:

- ✓ جمع المعلومات التي تتوفر عليها المؤسسة خطوة مهمة تسهل عملية تقييم الأداء المالي.
- ✓ القوائم المالية تعتبر قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم وضع المؤسسة المالي، حيث تظهر تلك المعلومات نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة.
- ✓ تقييم الأداء المالي بالمؤشرات المالية مهم لجميع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، فهو يوضح لهم الوضع الحقيقي لها وبالتالي يساعدهم في اتخاذ القرارات.

ثالثا: أهمية الدراسة.

للموضوع الذي سيتم معالجته أهمية بالغة لدى المسيرين وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية للمؤسسة. فهو حقا يبين لهم أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن ويبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية

الواقع للوصول إلى نتائج تشخص الوضعية الفعلية للمؤسسة، ومن ثمة تحديد نقاط القوة لتشجيعها ، ونقاط الضعف لمعالجتها.

رابعا: أهداف الدراسة: نهدف من خلال الدراسة إلى:

- ✓ إظهار دور المؤشرات المالية في عملية تقييم المؤسسة.
- ✓ اكتشاف مواطن اختلال التوازن المالي في المؤسسة بأدوات التحليل المالي.
- ✓ التعرف على الأداء المالي **لمؤسسة ..ذ.م.م بريماتك المسيلة** ومعرفة مركزها المالي ومدى توازنها باستخدام المؤشرات المالية.

خامسا: مبررات إختيار الموضوع.

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة، وإنما كان نتيجة عدة اعتبارات موضوعية وذاتية، حيث تتمثل الاعتبارات الموضوعية فيما يأتي:

1- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية.

2- محاولة إثراء المكتبة العربية بموضوع تطبيقي أكثر منه نظري.

أما عن المبررات الذاتية فهي كما يلي:

1- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بمالية المؤسسة.

2- الميل الشخصي إلى التقنيات الكمية وخاصة المالية في ميدان تسيير المؤسسات.

3- نظرا لأهمية الموضوع بالنسبة الينا، وذلك راجع لطبيعة التخصص.

سادسا: منهج الدراسة.

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية، إضافة لمنهج دراسة الحالة الذي يمكننا من تطبيق جانب من المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة بعض المعلومات الأخرى في تقييم أدائها المالي، مختارين بذلك **مؤسسة..ذ.م.م بريماتك المسيلة.**

سابعا: حدود الدراسة.

الحدودالزمنية: امتدت الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية الجارية (2019-2018)، أما على مستوى المؤسسة فقد تم استغلال المعطيات المالية لثلاثة سنوات متتالية من النشاط (2017-2018).

الحدودالمكانية: تم تطبيق الدراسة في **المؤسسة ..ذ.م.م بريماتك المسيلة.**

ثامنا: الدراسات السابقة.

تعد التراكمية من أهم صفات العلم، فهو نتاج جهد العلماء على مر الزمن. وفي مجال البحث العلمي تكتسي الدراسات السابقة أهمية بالغة. وهي تلك الدراسات الميدانية المرتبط بمشكلةالبحث المدروسة سواء كانت رسائل علمية أو بحثا علميا منشورا في المجلات العلمية محكمة.

والدراسات السابقة تقدم للباحث خلفية نظرية عن موضوع دراسته، يستثمرها في تحديد جوانب الموضوع التي تمت دراستها، وبالتالي توجه الباحث اختيار موضوع دراسته بحيث يتفادى التكرار، و يوجه جهده نحو ما لم يبحث. كما أنها تقدم له قائمة ببليوغرافية هامه توفر له الوقت و الجهد في عملية البحث عن المراجع والدراسات السابقة.

و في مايلي عرض لبعض الدراسات التي ترتبط بموضوع البحث:

استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها. هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية من إعداد الطالبة اليمين سعادة،جامعة الحاج لخضر باتنة سنة 2009، تمت دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعات أجهزةالقياس والمراقبة العلمة سطيف خلال الفترة (2006،2004) وتمحورت الإشكالية في" **:هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة؟ وتحديد المشاكل التي تعاني منها؟**."هدفت الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداءالمؤسسة المالي.من أهم ما توصلت إليه الدراسة أن عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم الكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل، وتحليل الوضعية المالية يتم انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

الاداء المالي للمؤسسة الأقتصادية :قياس وتقييم دراسة حالة .هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجيستير في العلوم التسيير من إعداد الطالب عادل عشي،جامعة محمد خيضربسكرة سنة2001 ،وتمت دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة خلال الفترة (2002،2001) وتمحورت الاشكالية في " **:ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟**."تهدف الدراسة إلى التعرف على أداء

مقدمة

المؤسسةالأقتصادية والعوامل المتحكمة فيه ومحاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها. ومن أهم ماتوصلت إليه الدراسة أن المؤسسة قادرة على تنمية ذمتها المالية، ويمكن إرجاع الفضل في ذلك إلى عدم توزيع الأرباح التي تحققها بل توجه إلى الأموال الخاصة،وأن المؤسسة خلال السنوات 2002/2001/2000 تتمتع بأداء مالي جيد.

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي.هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر في علوم التسيير من إعداد الطالب علي عريوة حمزة، جامعة محمد بوضياف المسيلة سنة 2016، تمت دراسة حالة مؤسسة صناعة الاسمنت عين الكبيرة ، SCEAK وتمحورت الإشكالية في" **:هل يمكن تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة باستخدام أدوات التحليل المالي؟**."هدفت الدارسة إلى إبراز مؤشرات التحليل المالي وامكانية الاستفادة منها في قياس وتقييم الأداء المالي. من أهم ما توصلت إليه الدراسة أن عملية قياس وتقييم الأداءالمالي للمؤسسة الاقتصادية والقوائم المالية المعدة عن طريق النظام المحاسبي SCFجد مهمة للأطراف ذات المصلحة.

الفصل الاول

الإطار النظري

تمهيد :

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي أحد ركائز التي تشكل محورا أساسيا لمعرفة مدى نجاح وفشل القرارات والخطط الأستثمارية للمؤسسة فهي المحور الذي ينصب حوله المديرين كونه يشكل أهم أهداف المؤسسة ،ويتركز تقييم الأداء المالي علي استخدام أدوات التحليل المالي.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل النظري إلى التعرف على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وكذا أهم مؤشرات ونسب الأداء المالي .

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء بالمؤسسة الاقتصادية

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى الاداء في المؤسسة الاقتصادية بما فيها الأداء المالي وتقييمه ،حيث تم تقسيم المحث الأول إلى ثلاث مطالب.

المطلب الأول:الأداء في المؤسسة

أولا: مفهوم الأداء في المؤسسة: توجد عدة تعريفات للأداء من بينها:

تعريف 01:"هو محصلة قدرة المؤسسة في إستغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة ،فالأداء هو إنعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة علي تحقيق أهدافها".[1]

تعريف 02:"هو العمليات التي تتضمن إتباع وسائل وأساليب يتم عن طريقها القيام بالنشاطات للوصول إلى أهداف هذة النشاطات بإستخدام مواردها امكانيات معينة".[2]

تعريف شامل:"هومختلف السبل والعمليات التي تعتمد عليها المؤسسة سعيا منها للوصول إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المسطرة ، تحت قيد تدنية التكاليف إلى أدنى حد من خلال الأستغلال الامثل لمواردها، وكذا الحفاظ على مصالح مختلف الأطراف التى لها علاقة بها والموازنة بينها".

إن هذه التعاريف المذكورة سابقا تجعلنا نعبر على الأداء بأنه: "ذلك المستوى الذي تصله المؤسسة عندما تتوفر لديها الكفاءة والفعالية، أو بتعبير آخر نقول عن مؤسسة ما، أنها في مستوى الأداء إذا استطاعت أن تحقق أهدافها المسطرة (الفعالية) باستخدام اقتصادي وعقلاني لمواردها المتاحة(الكفاءة)".

ثانيا: التمييز بين مفهوم الأداء وبعض المفاهيم القريب منه

كثيرا ما يعبر عن الأداء ويقرن بمصطلحين هما: الكفاءة والفعالية، لأنهما يمثلان إما قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، وإما القدرة على الحصول على أكبر قدر من المخرجات من خلال المدخلات المتاحة، فالأداء يتجسد – من خلال ما سبق– بمستويات الكفاءة والفعالية التي تحققها المؤسسة، وفيما يلي توضيح أوسع لهذين العنصرين اللذين يكونان مفهوم الأداء.

---

1 فلاح حسن الحسيني وموئد عبد الرحمن الدوري،إدارة البنوك مدخل كمي إستراتيجي معاصر،دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع،ط2، الاردن،2003،ص221.

2 فليح حسن خلف ،إقتصاديات الاعمال، علم الكتاب الحديث،الاردن،2009،ص355.

1-الكفاءة: تعرف الكفاءة بأنها: "الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من النواتج أو المخرجات"[1]،أي أنها إنجاز الأعمال بالطريقة الصحيحة"، بينما يعرفها (Malo) بأنها: " تعظيم العلاقة بين المدخلات والمخرجات أي إنتاج حجم مقبول من المخرجات باستعمال أقل للمدخلات، أو استعمال حجم معين من المدخلات لتحقيق حجم أقصى من المخرجات"، ويضيف أيضا بأن المؤسسة الكفؤة هي التي تستعمل مواردها بأسلوب أكثر إنتاجي وتتفادى تبذير الموارد"[2].

يظهر جليا من خلال هذه التعاريف أن الكفاءة هي ترجمة للعلاقة بين المخرجات والمدخلات في المؤسسة

2-الفعالية: يركز مفهوم الفعالية على مخرجات أو نتائج أداء المؤسسة، فالفعالية هي دالة على مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها، واصطلاحا هي أكثر شمولا من الكفاءة، فالفعالية هي: "محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمؤسسة بما تحتويه من أنشطة إدارية، وما يؤثر فيه من متغيرات داخلية وخارجية وهذا لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة[3]"، ، كما تعرف الفعالية أيضا بأنها: "القدرة على تحقيق الأهداف في ظل متغيرات بيئية محيطة، وهي تحشد علاقة نوعية وليست كمية بين المدخلات والموارد المستخدمة وبين المخرجات أو النتائج المحققة بغض النظر عن التكلفة، ويتمثل منهجها في اختيار مزيج مناسب ومتناسب كما ونوعا من المدخلات واستخدامه بالأسلوب الصحيح في أداء ما يجب أن يؤدى من أعمال في الوقت المناسب، وتقاس الفاعلية بنسبة الإنجاز الفعلي أو المحقق إلى الإنجاز المخطط أو المرغوب فيه[4]".

3-**العلاقة بين الكفاءة والفعالية:** هناك ارتباط وثيق بين الكفاءة والفعالية، ولكن هذا لا يعني أنهما مترادفين، فقد تتميزالمؤسسة بالفعالية في تحقيق الأهداف ولكن لا تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد، كما قد تتميز بالكفاءة ولكن لا تتميز بالفعالية[5]، إلا أن هذا لا يعني وجود تناقض بين كل منهما، فإذا نظرنا إلى الفعالية على أنها درجة نجاح المؤسسة في تحقيق الأهداف فإن الكفاءة تعتبر أحد المدخلات الهامة في تحقيق هذه الفعالية، إذ أثبتت الكثير من الدراسات أن الفعالية يمكن النظر إليها باعتبارها متغيرا تابعا يتحدد بفعل تأثير عدد من المتغيرات المستقلة، وإحدى هذه المتغيرات الهامة هو الاستخدام العقلاني للموارد لتحقيق الأهداف المحددة.

[1] عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، الطبعة الثالثة، دار المعرفة، عمان، 2001، الجزء الأول، ص24

[2] (J.L) Malo, L'essentiel du contrôle de gestion, édition d'organisation, 2ème édition, Paris, 1998, p11

[3] سعد صادق بحيرى، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص201.

[4] الداوي الشيخ ،دراسة تحليلة للكفاءة في التسيير،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية علوم التسيير جامعة الجزائر ،1995،ص 110.

[5] محمد فريد الصحن، عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1987، ص92.

المطلب الثاني: تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية.

إن تحديد مفهوم الأداء من خلال التركيز على مكوناته (الكفاءة والفعالية) قد يفقد أهميته إذا كان لا يهدف أساسا إلى معرفة كيفية تقييمه، ومن هنا فإن هدفنا من خلال هذا المطلب هو إلقاء الضوء على المقصود بتقييم الأداء والأهمية المرجوة منه.

أولا: مفهوم تقييم الأداء.

تعريف 01: "فحص تحليلي انتقادي شامل لخطط، أهداف، طرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية، بهدف التحقق من كفاءة وفعالية استخدام الموارد المتاحة، ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات عند تقييم الأداء وهي: على مستوى الاقتصاد، على مستوى المؤسسة، على مستوى الفرد[1]".

تعريف 02: "مقارنة الأداء الفعلي (الإنجازات التي تمت) بالمعايير الموضوعة مسبقا والقيام بعملية تحليل الانحرافات إن وجدت بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعة، وبالتالي هو يشكل الحلقة الأخيرة في العملية الإدارية، التي يترتب عليها اتخاذ القرارات التصحيحية الموجهة لتحقيق الأهداف المحددة من قبل، بما يوفره من بيانات ومعلومات وما يسهم به من جهود في تخفيض وتحديد المشكلات ووضع خطط الحلول والتطوير" [2]

تعريف شامل:"تقييم الأداءهو قياس للأعمال والفعاليات المتحققة ومقارنتها بالخطط المعدة سابقا،من أجل إكتشاف نقاط القوة والضعف في المؤسسة ".

ثانيا: أهداف وشروط نجاح عملية تقييم الأداء.

لعملية تقييم الأداء أهداف وشروط نجاح نذكرها علي الترتيب كالأتي:

1- أهداف تقييم الأداء: وتتمثل في ما يلي:[3]

- ✓ تخفيض معدل مخاطر الاخطاء عند وضع الخطط.
- ✓ تحديد مراحل التنفيذ ومتابعة التقدم في الخطط والإسترتيجيات .
- ✓ توجيه الجهود اللأزمة لتنفيذ الخطط .
- ✓ الوقوف علي مستوى إنجازات المؤسسة ومقارنة بأهدافها المسطرة .

---

[1].عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات، الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء، دار حامد، عمان، 1999، ص189

[2]زهير ثابت، تقييم أداء الشركات و الأفراد، دار قباء، القاهرة، 2001، ص15

[3] محمد أبو قمر، تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة القياس المتوازن،مذكرة لنيل الماجستير،كلية التجارة الاسلاميةغزة،2009،ص23.

- ✓ التأكد من سيروة التطورات الأقتصادية، والاجتماعية طبقا لأهداف مرسومة مقدما.
- ✓ تحقيق التعاون بين الوحدات والأقسام التي تشارك في التنفيذ .
- ✓ الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة وإجراء تحليل شامل لها بهدف وضع الحلول المناسبة لها وتصحيحها.
- ✓ الوقوف على كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة.

2- شروط نجاح عملية تقييم الأداء

من أجل أن تتمكن عملية تقييم من الأداء من تحقيق الأهداف المسطرة ولكي تؤدي دورها بنجاح يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط يمكن أن نوجزها كمايلي:[1]

- يجب وضوح الأهمية النسبية لعناصر تقييم الأداء لكل وظيفة مع مراعاة بعض العناصر المشتركة في تقييم عدد من الوظائف تتفاوت قيمتها من وظيفة إلى أخرى.

- ضرورة تأييد الادارة العليا لعملية تقييم الأداء فكلما كانت الأتجاهات الإدارة إيجابية نحو عملية التقييم ،كلما كانت فرصة نجاحها وتحقيق أهدافها أكثر.

- يجب أن يكون تقييم المشرفين للمرؤوسين قائما على أسس موضوعية وعلى الإدارة العليا أن تتأكد من أن المشرف كان موضوعيا في تقييمه لمرؤوسيه وأنه لم يكن متحيزا لواحد أو أكثر من العاملين.

- ألا تقتصر هدف تقييم الأداء على كشف الأنحرافات فقط بل يجب أن يمتد إلى تحليل ودراسة أسبابها من أجل إقتراح وسائل التصحيح المناسبة.

- وجود نظام لتقييم الأداء يستمد فعالعيته من خلال توفر بعض الخصائص كالشمول والوضوح والسرعة والتكامل مع العملية الإدارية[2]

المطلب الثالث:تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

نتعرض من خلال هذا المطلب إلى مفهوم التقييم المالي وأهم مصادرمعلوماته وأيضا أهداف وخطوات تقييم الأداء المالي و التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء .

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي ،الشارقة ، الامارات العربية المتحدة،2009،ص300.

[2] علي السلمي ، الادارة العامة ،دار غريب للطباعة ،مصر، 1989،ص300،

أولا : مفهوم الأداء المالي

قبل أن نتطرق لتعريف تقييم الأداء المالي ، لابد من أن نشير لمفهوم الأداء المالي بحيث يعبر هذا الأخير عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية ،ويتحقق ذلك بتدني التكاليف وتعظيم الأيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى مدى المتوسط بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في المستوى الأداء[1].

تعريف 01:" ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين[2]".

تعريف 02 : "كما يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد البشريةوالمالية والمادية "[3].

تعريف شامل : " هو عملية تقوم بقياس الأداء المالي الفعلي أو المنجز وذلك من خلال إستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ، وذلك لإظهار مدي قدرة المؤسسة علي تحقيق أهدافها"

ثانيا: مصادر معلومات عملية تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية جمع المعلومات أول مرحلة من مراحل عملية تقييم الأداء، ويشترط في المعلومات أن تتميز بالمصداقية والموثوقية وأن تكون في الوقت المناسب، ولقد تعددت مصادرالمعلومات التي يعتمد عليها تقييم الأداء، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية وأخر خارجية، عامة وقطاعية وأخرى خاصة بالمؤسسة.

1- **المصادر الخارجية** : تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، ويمكن تصنيفها إلى نوعين :

المعلومات العامة:تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور الاقتصادي... إلخ، كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها[4] .

المعلومات القطاعية: فهذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: تقارير المنظمات الاقتصادية والدولية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة بهدف إجراء

[1] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، ط 2،الأردن، ،2006 ،ص60.

[2] توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، ،2004 ، ص 03.

[3] دادن عبد الغني ، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية ، مجلة الباحث ، العددالرابع ، الجزائر ، 2004، ص 17.

[4] مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ،2004،ص 17.

مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، حيث يتم تجميع المعلومات وتحليلها واستخراج نسب قطاعية بناء عليها يتم إجراء المقارنة[1]..

2-المصادر الداخلية: تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التمويل، الملاحق.

2-1-الميزانية : "هي صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في زمن معين، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول(المصادر) وعناصر الخصوم (الاستخدامات)"[2].

2-2-جدول حسابات النتائج: "هو القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات عن مجموع المصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة بحيث إذا زاد مجموع الإيرادات عن المصروفات تكون نتيجة المؤسسة الصافية ربحا والعكس تكون النتيجة الصافية خسارة للدورة المحاسبية".[3]

2-3- جدول تدفقات الخزينة:"عرف جدول تدفقات الخزينة على أنه تلك الأداة الدقيقة

المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصرالخزينة الذي يعد المعيارالأكثرموضوعية في الحكم على نجاعة التسييرالمالي للمؤسسة"[4].

2-**4- جدول التمويل** :" هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها في فترة زمنية محددة حيث يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة، وذلك من خلال تحديد التدفقات المـاليةبين الموارد والاستخدامات، اعتمـادا على تحديد الفـروق بين ميزانيتين متتاليتين، والتي ينتج عنها التغيرات في المعادلة الأساسية للخزينة"[5].

2-5- الملاحق: هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة بهدف تكملة وتوضيح فهم الميزانيةوجدول حسابات النتائج فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول حسـابات النتائج بأسلوب آخر وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

- ✓ المعلومات الكمية أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصرالميزانية وجدول حسابات النتائج.
- ✓ المعلومات غير الرقمية وتتمثل في التعليقات.[6]

---

[1] Jossette peyrad ; Analyse Financière, Librairie Vubret, 8ème édition, Paris, 1999, p p10-11

[2] Jossette peyrad , op- cit, p p10-11

[3] محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999،ص10.

[4] عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار الميسرة، ط2،عمان، ،،2006،ص76.

[5] إلياس بن ساسي و قريشي يوسف ، التسيير المالي (الادارة المالية)،دار النشر ، ج 1،ط2،عمان ،2011،ص 222.

[6] ناصر دادي عدون ونواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر،1991، ص 84،

ثالثا: أهداف وخطوات التقييم المالي :

1- أهداف تقييم الأداء المالي: نذكر منها مايلي:[1]

- الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الانتاجية .

- تنشيط الاجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية تقييم الاداءو إنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب.

- الوقوف على مدى كفاءة استخدام موارد متاحة بطريقة رشيدة لتحقيق عوائد أكبر بأقل تكلفة.

- الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط الشركة،وإجراء تحليل شامل لها، وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللأزمة لها لتصحيحها.

2- خطوات تقييم الأداء المالي: يتم تقييم الأداء المالي وفق الخطوات التالية:[2]

- الحصول علي مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل وإعداد الموازنات والقوائم المالية

والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

- احتساب مقايس مختلفة لتقييم الاداءمثل: نسبة الربحية والسيولة والنشاط وتتم بإعداد وإختيار الأدوات المالية التي تسخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

- دراسة وتقييم النسب، وبعد إستخراج يتم معرفة الانحرافات ونقاط الضعف والقوة للأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بلأداء المالي المتوقع.

- وضع توصيات الملائمة علي عملية التقييم المالي من خلال النسب ،وبعد معرفة أسباب الانحرافات وأثرها على المؤسسة للتعامل معها ومعالجتها.

[1] سميحة سعادة، تقييم الأداء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة، مذكرة شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2013 ،ص 06.

[2] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد اسهم الشركات، دار الحامد للنشر، ط ،2010 ،ص52،51.

رابعـا: التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي.

1- التحليل المالي والأداء.

يستعمل التحليل المالي من طرف مراقبي التسيير لمعرفة والحكم على مستوى أداءالمؤسسات واتخاذ القرارات المتعلقة بحجم ونوع الأصول الواجب شراؤها، وحجم ونوع التمويل المناسب لكل نوع من أنواع تلك الأصول من أجل تحقيق أهداف المؤسسة وهذا بالعمل على[1]:

- قرار الاستثمار طويل الأجل وكل ما يرتبط بهذاالقرار من تحليل طرق تقييم مقترحات الاستثمار وكيفي حساب تكلفة الفرصة للأموال وأسعار الفرص البديلة وأسس حساب مخاطر الأعمال.
- قرار تمويل طويل الأجل وما يرتبط به من دراسة أفضل هيكل تمويلي للمؤسسة في ضوء الهياكل التمويلية للمؤسسات المماثلة في النشاط، وكذلك ما يرتبط من تحليل المصادر المثلى للتمويل طويل الأجل وأثر كل مصدر على ربحية المؤسسة من جهة وعلى كفاءة استخدام المال العام من ناحية أخرى.
- إدارة رأس المال العامل وما يرتبط به من كيفية رفع كفاءة إدارة السيولة.
- رفع كفاءة تحصيل الحقوق والاستفادة القصوى من فرص التأخير في الدفع.
- تحليل الحجم الاقتصادي الأمثل للطلبية ومواعيده.
- التحليل الاقتصادي للائتمان من حيث شروطه ومدته والناتج من زيادة المبيعات والمخاطر المتوقعة.
- اختيار مصادر تمويل قصيرة ومتوسطة الأجل وكل ما يرتبط بها من تحليل اقتصاديات كل من الائتمان المصرفي حسب أهداف المؤسسة.
- تعمل كل من محاسبة التكاليف، الموازنات التقديرية، التحليل المالي على تقديم المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة بالتفصيل، وتكون هذه المعلومات ذات طبيعة مالية ومحاسبية تساعد المؤسسة على اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين أدائها.

2- دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي

يستعين المحلل المالي من خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعده على القيـاس وهي كثيـرة ومتنوعة، والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة، يتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة، والتحليل المالي من بينها اعتباره أداة لتقييم الأداء.[2]

[1] سيد الهواري، مدخل الى الإدارة المالية، مكتبة عين شمس، مصر،ص11-14.

[2] زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، الأردن،1989ص52.

وتظهر أدوات التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقا من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:[1]

– **تقييم الأداء والنتيجة:** حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة.

– **تقييم الأداء والتمويل:** الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها، وذلك وفق منظورين:

- النظرة الثابتة تحقق في إطار تحليل الميزانية.
- النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجداول التدفقات.

هذا الجانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة.

تقييم الأداء والمردودية:تعرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس المال (النتيجة / رأس المال)، فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة.

المبحث الثاني:التحليل المالي بواسطة المؤشرات والنسب المالية .

مؤشرات تقييم الأداء المالي هي مؤشرات كمية تسهل عملية حسابها، وهي في مجملها مؤشرات مالية أو نقدية وهذا يعود إلى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، ومردودية المؤسسة

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية.

يضم هذا المطلب تحليل الميزانية المالية (سيولة – استحقاق) باستخدام مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة وقدرة التمويل الذاتي والتمويل الذاتي.

أولا: أسس بناء الميزانية المالية.

بعد إجراء التعديلات على الميزانية المحاسبية تبعا لمبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة وكذا ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق يتم إعداد الميزانية المالية بنوعيها المفصلة والمختصرة.

[1] اليمين سعادة، استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجيستيرفي العلوم التجارية ،جامعة الحاج لخضر باتنة،2009،ص25.

1- تعريف الميزانية المالية(سيولة – استحقاق): "هي جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية".[1]

2- تعريف الميزانية المختصرة:" هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانيةالمالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة".[2]

والجدول التالي يوضح الميزانية المختصرة كمايلي:

الجدول رقم (1) الميزانية المالية المختصرة.

الاصول:	الخصوم:
الاصول الثابية:	**الأصول الدائمة:**
-الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية.	– الاموال الخاصة.
– عناصر الاصول الثابتة لأكثر من سنة .	– الديون المتوسطة والطويلة الاجل.
	– الأستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة.
– **الأصول المتداولة :**	**القروض قصيرة الأجل:**
– المخزونات .	– حسابات المورد ومستحقاته.
– حقوق المؤسسة المؤسسة لدي الغير (العملاء).	– الأعتمادات البنكية الجارية.
– المتاحات (الصندوق،البنك ،الخزينة).	

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي،التسيير المالي،داروائل للنشر،ط2،عمان ،2011،ص66.

ثانيا: مفهوم رأس المال العامل FRng.

بعد إعداد الميزانية المالية وهي تحويل وتصنيف وترتيب البيانات الواردة في الميزانية المحاسبية يتم حساب موشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة بهدف قياس التوازن المالي للمؤسسة.

[1] محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية: التحليل المالي للمشروعات الاعمال، دار الجامعية، الإسكندرية، ،2005،ص45.

[2] محمد بوتين، مرجع سابق، ص10.

2-1-تعريف رأس المال العاملFRng: يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي، ويمثل "فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة"[1]

2-2- حساب رأس المال العاملFRng : يحسب رأس المال العامل بطريقتين:

- **من أعلى الميزانية: رأس المال العامل**= الاموال الدائمة- الاصول الثابتة

- **من أسفل الميزانية: رأس المال العامل** = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الاجل

2-3-أنواع رأس المال العاملFRng:يمكن تلخيص أنواعه كالتالي:[2]

2-3-1- رأس المال العامل الاجمالي: هو مجموعة الأصول المتداولة المتعلقة بنشاط الاستغلال للمؤسسة التي تدور وتتحول إلى سيولة في مدة أقل من سنة.

رأس المال العامل الإجمالي=الأصول المتداولة = قيم الإستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة.

2-3-2- رأس العامل الخاص:هو المقدارالاضافي من الأموال الخاصة عن التمويل الأصول الثابتة ، ويحسب بالعلاقة التالية:[3]

رأس المال العامل الخاص =الأموال الخاصة-الأصول الثابتة=الأصول المتداولة-مجموع الديون.

2-3-3- رأس المال العامل الخارجي(الأجنبي):هو ذلك الجزءمن الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الأجنبي=مجموع الخصوم- الأموال الخاصة=مجموع الديون.

2-4- تحليل رأس المال العاملFRng:[4]

- **رأس المال العامل موجب:** يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة

[1] بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارت، مذكرة ماجيستير،قسم علوم التسيير ،تخصص مالية مؤسسة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس،2009، ص89.

2 علي عريوة حمزة ،تقييم الأداء المالي للمؤسسة الأقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي ،مذكرة ماستر،تخصص محاسبة وتدقيق ،قسم علوم تجارية،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة،2016،ص32.

[3] بن خروف جليلة،مرجع سابق،ص90.

3 شعيب شنوف،التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS،دار زهران للنشروالتوزيع،ط1،عمان،الأردن،2015،ص127-128.

في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

- **رأس المال العامل سالب:** يعني المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، يتطلب منها إجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، ويدل أيضا على أن هناك جزء من الاستثمارات ممول من طرف الديون قصيرة الأجل وهذا ليس توظيفا عقلانيا لأموال المؤسسة.

- **رأس المال العامل معدوم:** يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

ثالثا: مفهوم الاحتياج في رأس المال العاملBFR

3-1- تعريف الاحتياج في رأس المال العاملBFR: هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدائمة في المؤسسة أثناء دورة نشاطها، عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة [1].

3-2-حساب الاحتياج في رأس المال العاملBFR: ويحسب بطريقتينهما:[2]

احتياج رأس المال العامل=احتياج الدورة – موارد الدورة

احتياج رأس المال العامل= (قيم الاستغلال + القيم الجاهزة) – (د.ق.أ – السلفات المصرفية)

3-3- تحليل احتياجات رأس المال العامل[3]:

-**احتياج في رأس المال العامل موجب:** تحدث عندما لا تغطي الديون قصيرة الأجل من دون السلفيات المصرفية احتياجات الدورة الممثلة في الأصول المتداولة من دون القيم الجاهزة.

-**احتياج في رأس المال العامل سالب:** المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية كل احتياجات التمويل الدورية.

احتياج في رأس المال معدوم: أي عندما تكون الدورة تغطي كل احتياجات التمويل الدورية، وهنا يتحقق توازن الدورة.

---

[1] الطاهر لطرش،تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،الجزائر،2001،ص148.

[2] شعيب شنوف،مرجع سابق،ص129.

[3] عويس مصطفى إسماعيل،تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية،معهد الدراسات المصرفية،مصر،1998،ص2.

رابعا: دراسة التوازن المالي وتحليل الحزينة الصافية (Tn).

4-1- تعريف الحزينة الصافية (Tn): "هي عبارة عن مبلغ القيم الجاهزة أو المتاحة الفعلية وهي الفرق بين الموارد المستعملة في تمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط خلال فترة زمنية معينة"[1].

4-2- حساب الحزينة الصافية (Tn):تحسب الخزينة كالتالي[2]:

الخزينة= رأس المال العامل**FRng**-احتياجات رأس المال العامل**BFR**

الخزينة=إستخدامات الدورة**ET** - موارد الخزينة**RT**

4-3 حالات الحزينة (TN):[3]

- **خزينة موجبة أي(BFR >FR):** في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة بتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

خزينة سالبةأي(FR < BFRg): المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالةإما تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتهادون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وأحيانا تلجأ لبيع بعض المواد الأولية.

خزينة معدومة أي(FR=BFR): بمعنى أننا أمام الخزينة المثلى.

[1] حسين لهيبي وعثمان يخلف،التحليل المالي في المؤسسة،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1998،ص2.

[2] Jean- Michel Delaveau, Guide de la gestion financière des établissements sociaux et médico-sociaux, Dunod Paris, 1999, p101.

[3] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص.130

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية .

التقنية الثانية المستعملة والتي يستعين بها المحلل المالي في ربط القيم المالية، ودراستها وتحليل نتائجها وتقييم أدائها هي النسب المالية.

اولا:مفهوم النسب المالية و أنواعها.

1-مفهوم النسب المالية:"هي علاقة بين قيميتين ذات معنى على الهيكل أو الاستغلال، وتأخذ هذه القيم من جدول تحليل الاستغلال أو من الميزانية أو منهما معا".[1]

2- أنواع النسب المالية : سنتناول أهم النسب.

2-1- نسب الهيكل: تقوم المؤسسة بواسطة تحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل.

2-2- نسب السيولة: الغرض من حساب نسب السيولة هو الوقوف على قدرة استخدامات المؤسسة المتداولة على مسيرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد.

2-3- نسب الشاط: هي النسب التي تقيس مدى فعالية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه وتتضمن جميع هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون ونسب الأصول الثابتة وغيرها.[2]

2-4- نسبة الربحية: تقيس هذه النسب مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح، وتعتبر المقياس الفعال لسياسات الشركة الاستثمارية والتمويلية.[3]

2-5- نسب الاستغلال:لأجل القيام بهذا التحليل نستخدم مؤشرات ونسب عديدة تبين فعالية وكفاءة ومردودية المؤسسة وفعالية التسيير، وتتركز على رقم الأعمال والقيمة المضافة[4].

2-6- المردودية: نسبة المردودية الاقتصادية، نسبة المردودية المالية، ونسبة المردودية التجارية[5].

---

[1]أبو الفتوح على فضالة، التحليل المالي وادارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996،ص51.

[2]محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000،ص76.

[3]خلدون إبراهيم الشريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، ط 1،عمان، الأردن، ،2001،ص13.

[4] Chantal Buissart, M. Benkaci, op-cit, p56.

[5]يوسف مامش وناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص19

ثانيا:النسب المالية المشتقة من قائمة المركز المالي .

1- نسب الهيكل: تقوم المؤسسة بواسطة تحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل، ومن أهم هذه النسب ما يلي :

1-1-نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسب إلى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة،وتحسب كمايلي:[1]

نسبة التمويل الدائم= الاموال الدائمة /الاصول الغير جارية

- **نسبة التمويل الدائم>1:** يعني أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة وبقي فائض استعمال في تمويل الأصول المتداولة وهو يمثل رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

- **نسبة التمويل الدائم<1:** هذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الغير جارية، أي أن رأس المال العامل الدائم سالب والحالة المالية سيئة كون الديون قصيرة الأجل تمول الأصول الثابتة وهي طريقة تمويل غير عقلانية.

- **نسبة التمويل الدائم=1:** يعني هذا انعدام رأس المال العامل الصافي وهذا في غير صالح المؤسسة ويقودنا الحديث عن الأسباب العامة لتكوين رأس المال العامل الدائم.

1-2-نسبة التمويل الخاص: تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها غير الجارية بأموالها الخاصة، وتحسب كما يلي[2]:

نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة/ الأموال الثابتة

نسبة التمويل الخاص>1: يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح.

1-3- نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسةوبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، وتحسب بالعلاقة التالية[3].

- **نسبة الاستقلالية المالية**= الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم.

---

[1] وشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار الطباعة والنشروالتوزيع،1999،ص110.

[2] مبارك لسلوس، ص 46.

[3] مبارك لسلوس ،مرجع سابق،ص 46.

- **النسبة <1:** تعني أن المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة.

- **النسبة>1:** تعني أن المؤسسة تستطيع التعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد الديون.

1-4- نسبة قابلية السداد: تسمى أيضا نسبة التمويل الخارجي، تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وهي تقارن موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون، وتحسب وفق العلاقة التالية[1].

نسبة قابلية السداد= مجموع الديون/مجموع الأصول

- **النسبة>1:** يفضلها المالكون، لأن زيادتها قد تؤدي إلى تعظيم العائد لهم، كما قد تؤدي إلى استمرار سيطرتهم لاستغنائهم عن زيادة رأس المال بإدخال شركاء جدد.[2]

- **النسبة <1:** يترتب على انخفاض النسبة تقليل المخاطر التي يتعرض لها المالكون والمقرضون، لأن انخفاضها يعني انخفاض عبء خدمة الدين، ويفضل الدائنون انخفاضها لأنها كلما انخفضت أتاحت هامش أمان أفضل لهم.[3]

2- نسب السيولة: الغرض من حساب نسب السيولة هو الوقوف على قدرة استخدامات المؤسسة المتداولة على مسيرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد

2-1 – نسبة السيولة العامة: تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول الجارية تغطية الخصوم المتداولة، وتحسب كالتالي[4]:

نسبة السيولة العامة= الأصول الجارية/ الخصوم الجارية

- **النسبة>1:** معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة وبالتالي يمكنها مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع.

- **النسبة <1:**المؤسسة في وضعية حرجة وعليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل.

---

[1] المرجع نفسه،ص46.

[2] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1،عمان، الأردن،2006،ص333.

[3] مفلح محمد عقل،مرجع سابق،ص333.

[4] بوشاشي بوعلام، مرجع السابق، ص111.

2-2- نسبة السيولة السريعة: تعتبر هذه النسبة أكثر دقة ومصداقية في قياس السيولة من نسبة السيولة العامة، وذلك لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، وتحسب كالتالي:[1]

نسبة السيولة السريعة = (القيم القابلة للتحقيق+خزينة الأصول)/الخصوم الجارية.

2-3- نسبة السيولة الحالية: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل والاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط، وتحسب كالتالي:[2]

نسبة السيولة الحالية=خزينة الاصول / الخصوم الجارية

تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية (د، ق، أ) بالسيولة التي تتوفر لديها.

ثالثا:النسب المالية المشتقة من قائمة الدخل(TR).

1- نسب الشاط: هي النسب التي تقيس مدى فعالية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه وتتضمن جميع هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون ونسب الأصول الثابتة وغيرها.[3]

1-1- نسبة دوران المخزون: يتم حساب معدل دوا رن المخزون وفق الصيغة التالية[4]:

معدل دوران المخزون= تكلفة المبيعات / متوسط المخزون(مرة)

تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات، وقدرتها على إيفاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها، ويستخدم هذا المعدل أيضا في الحكم على كفاءة إدارة التسويق.

1-2- معدل دوران الزبائن: توضح لنا هذه النسبة السياسة الاقتراضية للمؤسسة وتبين مدة الائتمان المفتوح للزبائن سواء بالأيام أو بالأشهر، وتحسب بالعلاقة التالية:[5]

معدل دوران الزبائن= مبيعات السنة/الزبائن+ أوراق القبض.

---

[1] أبو الفتوح علي فضالة، مرجع سابق،ص21.

[2] Chantal Buissart, Analyse Financière, 3ème édition, France, 2005, p130-131

[3] محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000،ص76.

[4] محمد الفيومي، مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب، دار الاشعاع للنشر والتوزيع، الأردن، ،2003،ص83.

[5] بهدي عمر، مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة،قسم علوم تسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ،2013ص.

1-2-1- متوسط فترة التحصيل: يقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة، إذ كلما انخفض متوسط التحصيل اعتبر هذا المؤشر إيجابيا، والعكس صحيح. ويحسب كما يلي:

متوسط فترة التحصيل = 360/ معدل دوران الزبائن.

1-3- معدل دوران الموردين: يؤثر هذا الحساب على موارد المؤسسة لأن قروض الموردين تشكل موارد هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، وتحسب كالتالي:[1]

معدل دوران الموردين= مشتريات السنة/الموردين+أوراق الدفع.

1-3-1- متوسط فترة الدفع: يقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة، حيث كلما ارتفع معدل الدفع اعتبر هذا المؤشر إيجابيا، ويحسب كالتالي:

متوسط فترة الدفع=360 /معدل دوران الموردين.

2- نسبة الربحية: تقيس هذه النسب مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح، وتعتبر المقياس الفعال لسياسات الشركة الاستثمارية والتمويلية.[2]

2-1-هامش الربح الصافي: توضح هذه النسبة المدى الذي يمكن أن يخفضه الربح الصافي المتولد قبل أن تتعرض المنشأة لخسائر فعلية، أي قبل أن يتحول صافي الربح بعد الضريبة إلى قيمة سالبة[3].

هامش صافي الربح = (صافي الربح بعد الضريبة/المبيعات)×100%

2-2- معدل على حقوق الملكية: يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، ولذا فإنه يقيس معدل العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك.[4]

معدل العائد على حقوق الملكية=(الأرباح الصافية/الأموال الخاصة) ×100%

2-3- معدل عائد على الإستثمار: يطلق على هذه النسبة معدل العائد على الاستثمار التي يقوم عليها نظام **ديبون** .ويقاس هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول.

معدل عائد على الإستثمار= (الأرباح الصافية/مجموع الأصول) ×100%

---

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص51.

[2] خلدون إبراهيم الشريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، ط 1،عمان، الأردن، ،2001،ص13.

[3] منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، المكتب العربي الحديث، ط5،الإسكندرية، ،2003 ،ص97.

[4] مرجع نفسه، ص ص.103-104.

3- نسب الاستغلال:لأجل القيام بهذا التحليل نستخدم مؤشرات ونسب عديدة تبين فعالية وكفاءة ومردودية المؤسسة وفعالية التسيير، وتتركز على رقم الأعمال والقيمة المضافة.

3-1- بالنسبة لرقم الأعمال: تقيس هذه النسب مردودية وفعالية المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح، وأهم هذه النسب هي:

3-1-1- معدل الهامش الإجمالي :للهامش الإجمالي فائدة كبيرة لأنه يعتبر المصدرالحقيقي لأرباح المؤسسة التجارية وهو مؤشر هام لمراقبة مردودية المؤسسة، ويحسب كالتالي:[1]

معدل الهامش الإجمالي=(الهامش الإجمالي/رقم الاعمال) ×100%

كلما ارتفع هذا المعدل دل على تحسن مردودية المؤسسة.

3-1-2- معدل القيمة المضافة: يترجم هذا المعدل بنية الإنتاج في المؤسسة الصناعية والذي يؤثرعلى احتياجات التمويل، ويحسب بالعلاقة التالية[2]:

معدل القيمة المضافة=(القيمة المضافة/رقم الاعمال) ×100%

3-1-3- نسبة هامش الربح الصافي:تمثل العائد على المبيعات، كما تبين قدرة

المؤسسة على تحقيق ربحا من المبيعات، وتحسب بالعلاقة التالية[3]:

هامش الربح الصافي=(النتيجة الصافية/رقم الاعمال) ×100%

3-2- **بالنسبة للقيمة المضافة:** تعتبر القيمة المضافة مؤشرا مهما لتقييم الأداء وتحسب نسبة كل جزء أو عنصر إلى القيمة المضافة بواسطة النسب باستخدام العناصر التي تتوزع عليها وهيأساسا مصاريف المستخدمين والاهتلاكات، وأهم هذه النسب هي:

3-2-1- معدل اليد العاملة: تقيس حصة الثروة التي تعمل على تأجير العمال وأهميتها بالنسبة للقيمة المضافة، وتحسب بالعلاقة التالية:[4]

معدل اليد العاملة=(مصاريف المستخدمين/القيمة المضافة) ×100%

---

[1] Chantal Buissart, M. Benkaci, op-cit, p56.

[2] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 17.

[3] المرجع نفسه،ص170.

[4] Robert Papin, Stratégie pour la création d'entreprise" création reprise développement, 9ème édition, Dunod Paris, 2001, p 169.

3-2-2- معدل الاهتلاكات: تقيس مدى أو درجة اعتماد المؤسسة على الآلات أو المكننة، وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

معدل الاهتلاكات=(الاهتلاكات/القيمة المضافة) ×100%

كلما ارتفعت مصاريف المستخدمين عن نسبة الاهتلاكات، يدل هذا على استعمال أكثر لليد العاملة في الإنتاج، والعكس صحيح.

4- قدرة التمويل الذاتي (الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي) و التمويل الذاتي.

تعتبر القدرة على التمويل الذاتي من بين أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجاتها المالية، سنتناول تعريفها وكيفية حسابه.

4-1- تعريف قدرة التمويل الذاتي:" هي حركة الموارد النقدية التي تحققها المؤسسة أي ما تتحصل عليه وما تدفعه المؤسسة من نقود فعليا والفرق الموجب بين ما تدفعه من نقود وما تحصله من نقود خلال فترة استغلالها يمثل قدرة التمويل الذاتي."[2]

4-2- حساب قدرة التمويل الذاتي: يتم حساب قدرة التمويل الذاتي من خلال العلاقة التالية.[3]

وتوجد طريقتين أساسيتين لحساب القدرة على التمويل الذاتي :

4-2-1 الطريقة الأولى (الطريقة المفسرة): وتنطلق هذه الطريقة من أعلى جدول حسابات النتائج انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال الذي يستعمل الفائض الإجمالي في قياس الثروة أو الإيراد الذي حققته المؤسسة من عملياتهاالإستغلالية فقط، ويحسب كما يلي:[4]

قدرة التمويل الذاتي للنشاط= الفائض النقدي الخام للاستغلال (أو العجز الخام للاستغلال)
+ المنتجات العملياتية الأخرى (ح/ 75 ما عدا ح/752)
- الأعباء العملياتية الأخرى (ح / 65 ما عدا ح/652)
+ منتجات مالية (ح /76)- أعباء مالية (ح/66)
+ المنتجات غير العادية(ح/77) - غير العادية (ح/66)
- الضريبة على الأرباح (ح/695)

[1] Robert Papin, op- cit, p 177.

2 خالص صافي صالح، تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،1999،ص125.

[3] إلياس بن ساسي وقريشي يوسف، التسيير المالي دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، ط ،2011 ،2ص.12

[4] Chantal Buissart, M.Benkaci, Analyse financière, BERTI édition, Alger, Algérie, 2011, p 47

تمتاز هذه الطريقة بقدرتها على استبيان أصل قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي، لكن يعاب عليها في ذات الوقت بصعوبة حسابها مقارنة بالطريقة التكميلية (الإضافية).

4-2-2- الطريقة الثانية (طريقة المضاف): ويتم حسابها انطلاقا من أسفل جدول حسابات النتائج من خلال النتيجة الصافية كما يلي:[1]

قدرة التمويل الذاتي للنشاط= النتيجة المحاسبية الصافية

+ مخصصات الاعباء المحسوبة (اهتلاكات ومؤونات).

- استرجاع الأعباء المحسوبة (اهتلاكات ومؤونات).

- إعانات الاستثمار المحولة للنتيجة.

- فائض قيمة التنازل عن عناصر الأصول.

+ ناقص قيمة التنازل عن عناصر الاصول.

إن تحديد قدرة التمويل الذاتي حسب الطريقة الإضافية، يكون جد بسيط وبسرعة مقارنة بالطريقة السابقة، لكنها تطرح مشكلة عدم القدرة على تبرير تكوين الفائض النقدي.

4-3- التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج.

4-3-1- تعريف التمويل الذاتي: "يعتبر التمويل الذاتي من المصادر المالية الأساسية للمؤسسة حيث يمثل الفائض النقدي الصافي المتاح للمؤسسة بعد توزيع الأرباح".[2]

4-3-2-حساب التمويل الذاتي: يتم حساب الذاتي وفق العلاقة الاتية[3]:

التمويل الذاتي= القدرة على التمويل الذاتي- الأرباح الموزعة

[1] يوسف مامش وناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية العامة، ط1، 2008،ص45.

1 مبارك لسلوس،مرجع سابق،ص44.

[3] محمد بوشوشة،مرجع سابق،ص116.

5-نسب المردودية

يعتبر مؤشر المردودية أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة لتحديد مستوى كفاءة الأداء، ومن مؤشرات المردودية: نسبة المردودية الاقتصادية، نسبة المردودية المالية، ونسبة المردودية التجارية، وسيتم تحليل هذه النسب كالتالي:

5-1- المردودية الاقتصادية: تهتم بالنشاط الرئيس وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية، وتقاس كالتالي:[1]

المردودية الاقتصادية= الفائض الإجمالي للإستغلال/ الأصول الاقتصادية

حيث: الأصول الاقتصادية=رؤوس الأموال الدائمة=الأموال الخاصة والديون طويلة ومتوسطة الاجل، وهي مصادر التمويل التي تزيد مدة استحقاقها عن السنة المالية.[2]

5-2-المردودية المالية: تفيد هذه النسبة في معرفة الربح المتحصل عليه في كل دينار مستعمل من الأموال الخاصة، ويستحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى تمكن المؤسسة من اجتذاب أكبر عدد من المساهمين عند الحاجة، وتحسب بالعلاقة التالية[3]:

المردودية المالية= النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة.

5-3- المردودية التجارية(نسبة الربحية الصافية): تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنسبة صافية أي بإبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال.[4]

المردودية التجارية= النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة.

لا يتوقف استعمال هذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط، إنما يتسع إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع.

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص88.

[2] يوسف مامش وناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص19.

[3] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق،ص267.

[4] بوشاشي بوعلام، مرجع سابق، ص11.

خلاصـــــة:

لقد تم التركيز في هذا الفصل على الأدبيات النظرية حيث تم التطرق إلى تقييم الأداءالمالي وأهم مؤشرات التوازن المالي منها: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة والقدرة على التمويل الذاتي والتمويل الذاتي، وركزنا على النسب المالية والمتمثلة في نسب السيولة ونسب التمويل ونسب النشاط ونسب الربحية ونسب الاستغلال، وأيضا مردودية المؤسسة المتمثلة في المردودية الاقتصادية والمردودية المالية والمردودية التجارية، ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى ما يلي:

1- أن الوظيفة المالية في المؤسسة هي وظيفة أساسية لا تستطيع أن تمارس المؤسسة أي نشاط بدون الوظيفة المالية.

2- للوظيفة المالية علاقة وطيدة مع محيطها المالي وبيئتها المالية.

3- اعتمد التحليل المالي على النسب من أجل الوصول إلى معلومات أكثر دقة باعتبارها تحيط بمختلف جوانب المؤسسة والمعلومات التي تبنى عليها معلومات دقيقة مما يؤكد على مصداقية التحليل المالي بالنسب.

4- لملاك أو المساهمين هم حجر الأساس لظهور المؤسسات حيث يتمكنوا من تمويلها أوزيادة رأس المال فيها عن طريق سياسة التمويل الذاتي أو سياسة رفع رأس المال.

5- تعدد استخدامات المردودية من كونها أداة لقياس الفعالية الاقتصادية والمالية في يد متخذ القرار المالي في قياس أثر الاستدانة على المردودية المالية (أثر الرافعة المالية).

6- إن التغير على مستوى المؤسسة وخصوصا على مستوى ملكيتها سيؤثر حتما على بيئتها المالية فبفضل التحليل المالي والنسب المالية التي تم عرضها سيمكن معرفة الأثر الذي يؤثر به التحليل المالي على البيئة المالية للمؤسسة.

وفي الفصل الثاني سنحاول اسقاط ما تطرقنا إليه في الجانب النظري على الدراسة التطبيقية.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاجر ،وذلك بإسقاط ما تم تناوله في الفصل الأول.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما :

المبحث الأول: يتضمن تقديم عام للمؤسسة .

المبحث الثاني: سيتم تقديم الأداء المالي للمؤسسة.

للقيام بهذا الدراسة تم الإعتماد على الوثائق الداخلية و المقابلات.

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة.

سنحاول من خلال هذا المبحث استعراض مؤسسة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة بريماتك بأولاد دراج

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن شركة بريماتك وأهدافها.

ان كل مؤسسة من المؤسسات الانتاجية سواء كانت خاصة أو عامة ، تسعى بشكل متزايد ومستمر الى أن تستحوذ على نصيب مناسب في السوق ، والمستهلك من جهته ينتظر من المؤسسة الانتاجية دائما تزويده بالسلع والخدمات التي يرغب فيها في الوقت الذي يريده وبالشكل الذي يرضيه ، وفي المكان الملائم وبالكميات المناسبة وبالسعر المعتدل .

أولا : لمحة تاريخية عن المؤسسة..ذ.م.م بريماتك المسيلة:

هي مؤسسة صغيرة ومتوسطة تابعة لقطاع الصناعة تأسست في 2003/08/20 من طرف صاحبها سويح أحمد في شكلها القانوني مؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات مسؤولية محدودة تابعة للقطاع الخاص ، تقع شركة بريماتك في حي الجرف بلدية أولاد دراج ولاية المسيلة وتتربع على مساحة 30000 م² أما الانتاج فاقتصر على صنع الآجر.

ولم يتم الانطلاق الفعلي في المشروع الا في سنة 2007 لعدة عوامل منها ادارية ومالية .

وفي مارس من سنة 2010 تمت عملية التجارب الأولية للمصنع لتتخلله بعض المشاكل التي تم اصلاحها فيما بعد وتم الانطلاق الفعلي في الانتاج في ديسمبر من نفس السنة بوتيرة صغيرة وبدأت في التصاعد تدريجيا الى أن بلغت مانسبته 80% في سنة 2012 ، و100% سنة 2013 وكان عدد عمالها لا يتجاوز 70 عامل والآن بلغ عدد عمالها بتاريخ 2019/12/31 حوالي 180 عامل أما صاحب المؤسسة سويح أحمد هو المسير الوحيد والمسؤول الأول والأخير عن القرارات والنتائج لأعمال المؤسسة وهو الذي يقوم بادارة وتنظيم وتسيير المؤسسة .

ثانيا: أهداف المؤسسة:

- ✓ تحقيق الربح
- ✓ تحقيق الاستقلال الذاتي
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي للسوق المحلي

- ✓ التوسع وفتح فروع جديدة محليا مثل مصنع جديد في المنطقة الصناعية الجديدة ذراع الحاجة ولاية المسيلة
- ✓ فتح فروع أخرى في مجال المنتوجات الصناعية الموجهة للبناء بصفة خاصة
- ✓ خلق مناصب شغل جديدة مباشرة وغير مباشرة وتأمين صحي وتقاعد للعمال المباشرين
- ✓ التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني
- ✓ إنتاج سلع ذات نوعية جيدة وبأسعار موافقة
- ✓ المساهمة في التنمية على المستوى المحلي البلدي والولائي وتحقيق الازدهار
- ✓ تلبية حاجات المستهلك المحلي والوطني

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

يعطي الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة صورة واضحة حول مختلف الوحدات المكونة لها وكذا طبيعة العلاقات الإدارية فيما بينها، ومن خلال الشكل الموالي يمكن توضيح طبيعة وعدد الوحدات الإدارية لمؤسسة بريماتك .

شكل رقم (1) يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة

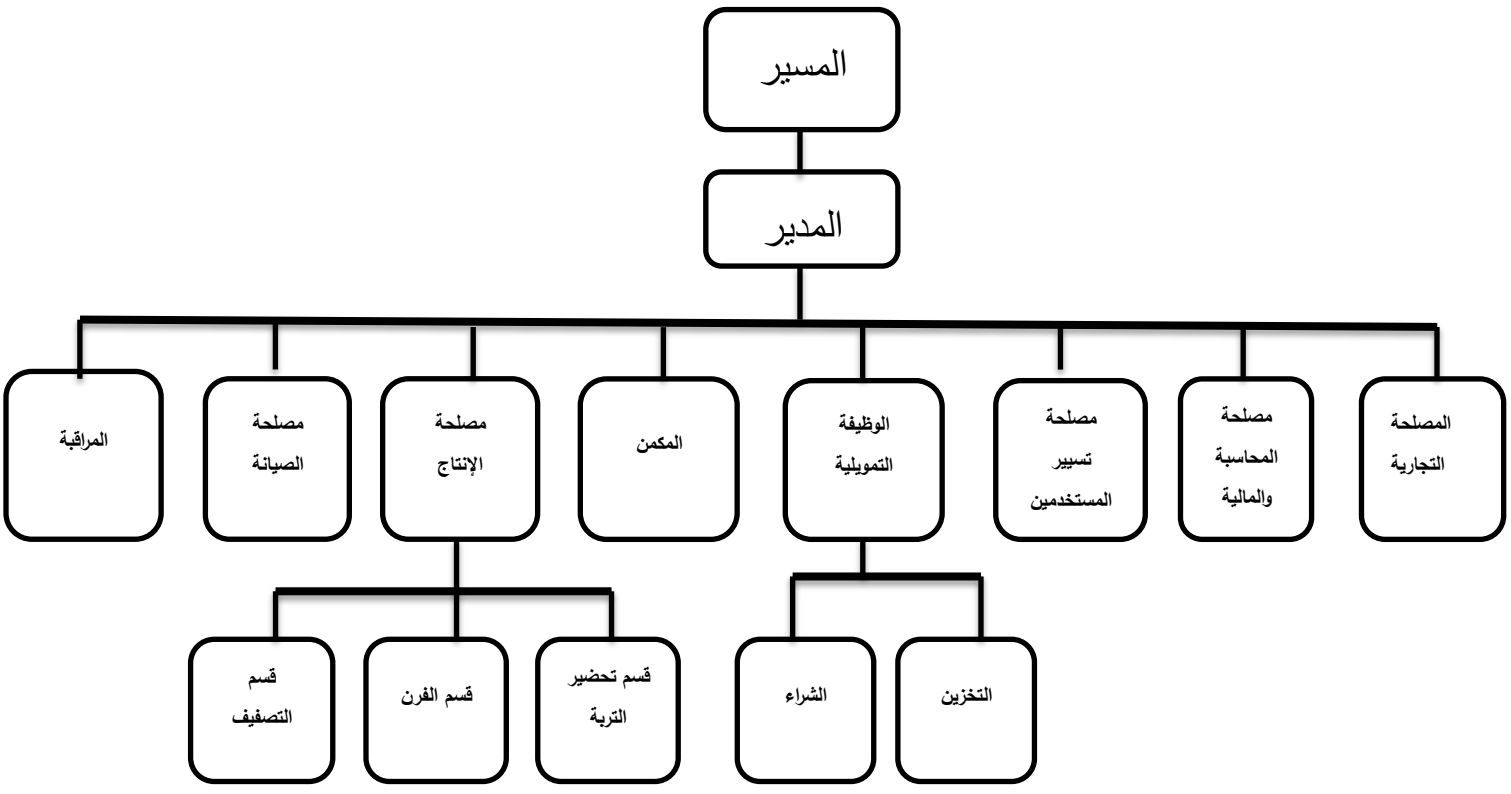

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

أولا – المدير العام :

الذي يشرف على تسييرها والتنسيق بين مختلف مصالحها ، ويتمتع بنسبة كبيرة من حق التصرف ويقوم بالمهام التالية :

- إدارة المؤسسة حيث له مسؤولية على كل مجريات النشاط اليومي للمؤسسة والمديريات الفرعية
- مسؤولية مدنية على كل نشاطات المؤسسة ، وأخطار التسيير ومسؤولية جبائية
- الإشراف على الهيئات والمصالح والأقسام في المؤسسة من أجل المتابعة المستمرة لنشاط المؤسسة وظروف العمل
- الإطلاع على الحالة المالية والمحاسبية للمؤسسة ومختلف المعلومات الضرورية للتسيير من أجل إتخاذ القرارات
- إبرام صفقات مع الموردين والزبائن تح ت شكل عقود تجارية
- عقد إجتماعات دورية ما بين مختلف المديريات الفرعية وذلك للتنسيق فيما بينها

ثانيا – المصلحة التجارية : وتتكفل هذه المصلحة بالإشراف على أمانة الصندوق وعمليات الفوترة .

ثالثا – مصلحة المحاسبة والمالية :

وتقوم هذه المديرية بعدة وظائف بمساعدة هذه المصالح ، ومن بين هذه المهام نذكر :

- إعداد الميزانية المحاسبية والجبائية حسب النظام المالي **SCF**
- إعداد التصريحات الجبائية والشبه جبائية ودفعها في أجالها
- متابعة سجلات البنك ومتابعة القروض البنكية
- متابعة المصاريف عن طريق الصندوق
- مطابقة الوثائق المحاسبية مع المصاريف والإيرادات
- الصهر على دفع الديون والقروض ، وتغطية الزبائن بما يلائم المؤسسة ولا يوقعها في عجز مالي
- الحرص عل أملاك المؤسسة ومتابعة العقود (الإستثمارات)
- العمل عى متابعة إستهلاك المواد في وقتها حسب المخطط المتبع والمعرفة الحقيقية لسير الوحدة
- الحفاظ على تنسيق أعمال الميزانية (المحاسبة والمالية)
- السهر على المراقبة الدورية على الخزينة
- تحديد تكاليف الإنتاج

رابعا – مصلحة تسيير المستخدمين :

- السهر على إحترام حسن السلوك العام ، والإجراءات الخاصة به
- المساهمة في وقاية أو تصفية الصراعات الجماعية أو الفردية
- المشاركة في إنجاز محتوى البرامج التعليمية لرفع مستوى المستخدمين
- إنجاز مخططات التدريب والتربصات وتنفيذها
- تتكفل بالمتابعة المالية لهم بالتعاون مع مصلحة المحاسبة والمالية
- إنجاز مخططات التشغيل حسب حاجيات الوحدة ، وتنفيذها بعد المصادقة عليها من قبل المسير
- إنجاز مشاريع المخططات التكوينية والإتقان ، وتسيير السلك المهني للمؤسسة بدلالة السياسة العامة والتنموية للمؤسسة فيما يخص الموارد البشرية وتسييرها من أجل الخدمات الإجتماعية

خامسا – الوظيفة التموينية :

تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الأساسية في المؤسسة وتشمل وظيفة الشراء ووظيفة التخزين وتظهر أهمية الوظيفة التموينية من خلال تزويد المؤسسة بإحتياجاتها الضرورية اللازمة للإنتاج وتعرف هذه الوظيفة في المؤسسة التجارية على أنه نشاط إقتصادي يستهدف الحصول على المنتجات من السلع والخدمات .

التموين يهدف إلى تقديم المنتوج ليستطيع القيام بخدمة معينة في مؤسسة بالكمية المحددة وفي الأجل المحدد وبأدنى تكلفة وجودة عالية

مصلحة الشراء :

مسؤولة عن عملية شراء المواد الأولية والإستهلاكية وقطع الغيار اللازمة للعملية الإنتاجية بما يتوافق والبرنامج السنوي وتتمثل مهامها في ما يلي :

- إستلام تقديرات مصلحة الإنتاج والصيانة من المواد الأولية والإستهلاكية وقطع الغيار
- الإعلان عن مناقصات وطنية ودولية للتموين
- القيام بإجراءات الشحن والنقل والجمارك والتأمين على البظاعة

مصلحة تسيير المخزن : يكمن دورها في مايلي :

- حساب كميات المواد الداخلة في المخازن
- مراقبة نوعية المواد المنتقاة ومدى مطابقتها للمواصفات المطلوبة
- تحرير وصل إستلام ومراقبة الفواتير وكذلك تحرير سند إخراج السلع من المخزن

سادسا – المكمن :

تتمثل وظيفته في توفير المادة الأولية (صلصال ورمل) ، بحيث أن نسبة تشكيل مادة الأجر من الرمل 20% والباقي 80% من الصلصال

سابعا – مصلحة الإنتاج :

وتتكفل هذه المصلحة بالإشراف على كافة مراحل الإنتاج والتموين بالمواد الأولية ومن بين هذه المهام نذكر :

- تنفيذ السياسة الإنتاجية للمؤسسة وتساهم في توفير المواد الأولية
- الإشراف وتنسيق نشاطات هذه الوظيفة ، وتحرير تقارير النشاط
- تحضير برامج الإنتاج وإستهلاك المواد الأولية
- إيجاد سبل الإستهلاك المعياري للمواد الأولية ومركبات مواد التعبئة
- السهر على النظافة والأمن والآداب داخل الورشات الصناعية
- السهر على تنفيذ سياسة المؤسسة وهذا منجانب النظافة ومراقبة الجودة
- السهر على إحترام إجراءات المراقبة بالعينات وتحليلها ، وكذا تحسينها
- تحديد حاجيات المخبر في ما يخص المنتجات والتجهيزات
- السهر على إحترام مقاييس الإستهلاك ، وإحترام قانون الجودة الصحية للمركبات وتمييز المنتوج
- الإستغلال والمراقبة والمصادقة على نتائج التحليل والتخلص من المواد الفاسدة

ثامنا – مصلحة الصيانة :

وهو ما يفسر أن آلات المؤسسة تحتاج إلى الصيانة المتواصلة وتشمل عدة مصالح منها :

1 مكتب الدراسات : يختص بدراسة كل ما يتعلق بتصليح الآلات وتحديد أسباب العطل وطرق إستعمال التجهيزات الجديدة

2 مصلحة الصيانة : تشرف على مراقبة عمل الصيانة بما فيهم المختصون بالميكانيك والتشحيم والتنظيف

3 مصلحة الكهرباء : تتدخل حين يتعلق الأمر بعطل كهربائي

4 مصلحة التصنيع : تقوم بصنع بعض قطع الغيار بطلب من مصلحة الصيانة

تاسعا – المراقبة :

يمكن تعريفها على أنها مراقبة التدفقات المادية والتدفقات المعلوماتية المصاحبة للنشاطات التموينية والتي تمتد منذ وضع برنامج إلى غاية وصول التموين إلى المصلحة التجارية

1- أهداف وظيفة المراقبة:

- التقليل من التكاليف
- تحسين جودة الخدمات عند التعامل مع العملاء
- عمليات التخطيط (التنبؤ بالمبيعات ، التخطيط للإنتاج ، وضع برامج التموين ....)
- العمليات الإدارية (معالجة طلبات الزبائن ، إدارة وتوجيه المخزون ، معالجة طلبات الموردين....)
- العمليات المادية (تسليم طلبات الزبائن ، نقل وتحويل المواد والسلع بين الورشات وإستقبال طلبات الموردين ....)

2- تشكيلة المنتوجات :

1- منتوج قرميد الأحمر بريك T12 حيث يبلغ طوله 30سم وعرضه 15سم والإرتفاع 20سم

2- منتوج قرميد الأحمر بريك T8 حيث يبلغ طوله 30سم وعرضه 10سم والإرتفاع 20سم

المبحث الثاني : تقييم الآداء المالي لمؤسسة بريماتك.

المطلب الأول : عرض لمصادر المعلومات المستخدمة في عملية تقييم الآداء المالي.

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة إقتصادية ومن خلالها يتمكن كل من المساهمين والمقرضين وباقي الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الإقتصادية من تقييم آدائها ومن خلال هذا المطلب نحاول عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة للفترة الممتدة من (2017-2018) والمتمثلة في الميزانية المحاسبية وجدول حساب النتائج .

أولا : عرض الميزانية المحاسبية للمؤسسة للفترة الممتدة من (2017-2018).

الميزانية المحاسبية مكونة من جانبين أساسين هما الأصول والخصوم ، وعليه سنقوم بعرض ودراسة الميزانية المحاسبية للمؤسسة للفترة الممتدة من (2017-2018) بالتطرق لكل من جانبي الأصول والخصوم على حدا .

1 – جانب الأصول للميزانية المحاسبية للمؤسسة للفترة الممتدة من (2017–2018).

سنقوم بتناول جانب الخصوم من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم (2) :الميزانية المحاسبية للمؤسسة جانب الأصول للسنوات (2017–2018).الوحدة : الدينار الجزائري (دج) :

الأصول	2017	2018
الأصول غير المتداولة		
فارق بين الإقتناء–المنتوج الإيجابي أو السلبي		
تثبيتات معنوية	75 650.00	51 916.67
تثبيتات عينية		
أراضي	8 400 000.00	8 400 000.00
مبان	139 995 041.96	129 781 594.40
تثبيتات عينية أخرى	477 520 039.20	371 822 193.46
تثبيتات ممنوح إمتيازها		
تثبيتات يجري إنجازها		
تثبيتات مالية		
سندات موضوعة موضع معادلة		
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها		
سندات أخرى مثبتة		
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية		
ضرائب مؤجلة على الأصل		
حساب الإرتباط	**24 670 096.81**	**21 934 526.48**
مجموع الأصول غير المتداولة	**650 660 827.97**	**531 990 231.01**
الأصول المتداولة		
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	50 222 218.33	71 686 829.39
حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة		
الزبائن	19 284 467.31	12 851 769.46
المدينون الآخرون	2 043 307.03	3 759 520.44

الضرائب وماشابهها	8 446 664.00	552 102.00
حسابات دائنة أخرى وإستخدامات مماثلة		
الموجودات وماشابهها		
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى		
الخزينة	32 317 009.44	19 231 665.78
مجموع الأصول المتداولة	**112 313 666.11**	**108 081 887.07**
المجموع العام للأصول	**762 974 494.08**	**640 072 118.08**

المصدر:من إعداد الطالبين إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة (الملحق1)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصول المؤسسة في إنخفاض طول فترة الدراسة ، وعند تفصيلنا في تركيبة أصول المؤسسة نجد أن في سنة 2018 إنخفض مجموع أصولها بنسبة (16.10%) وهذا راجع إلى :

إنخفاض في الأصول غير الجارية : خلال سنوات الدراسة (2017-2018) حيث قدر الإنخفاض سنة 2018 بنسبة (18.23%) وهذا راجع إلى إنخفاض كلي لمجمل حسابات الأصول غير الجارية الناجم عن إنخفاض الطلب على منتجات المؤسسة بسبب الأزمة المالية التي تمر بها الجزائر .

إنخفاض الاصول الجارية سنة 2018 : حيث إنخفضت سنة 2018 بنسبة (3.76%) وهذا راجع إلى :

-المخزونات : نلاحظ زيادة في سنة 2018 بنسبة (42.73%)
-الزبائن : نلاحظ إنخفاض في سنة 2018 بنسبة (33.35%)
-المدينون الآخرون : نلاحظ زيادة في سنة 2018 بنسبة (83.99%)
-الضرائب وما شابهها : نلاحظ إنخفاض في سنة 2018 بنسبة (93.46%)
-الخزينة : نلاحظ إنخفاض في سنة 2018 بنسبة (40.49%)

2- جانب الخصوم للميزانية المحاسبية للمؤسسة خلال الفترة (2017-2018)

سنقوم بتناول جانب الخصوم من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم (3) :الميزانية المحاسبية للمؤسسة جانب الخصوم للسنوات (2017-2018).الوحدة : الدينار الجزائري (دج) :

الخصوم/السنوات	2017	2018
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره	465 000 000.00	465 000 000.00
رأس مال غير مستعان به		
علاوات وإحتياطات-إحتياطات مدمجة(1)	3 941 144.20	6 023 921.20
فوارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة (1)		
النتيجة الصافية	37 286 027.28	27 615 740.07
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى -ترحيل من جديد	79 803 514.89	75 434 011.90
حصة الشركة المدمجة(1)		
حصة ذوي الأقلية (1)		
المجموع (1)	**586 030 686.37**	**574 073 673.17**
الخصوم غير المتداولة		
القروض والديون المالية		
ضرائب- مؤجلة ومرصود لها		
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		
المجموع (2)	**00**	**00**
الخصوم المتداولة		
موردون وحسابات ملحقة	26 580 573.06	24 066 549.39
ضرائب	12 660 827.00	797 476.73
ديون أخرى	137 702 407.65	41 134 418.79
خزينة الخصوم		
المجموع(3)	**176 943 807.71**	**65 998 444.91**
المجموع العام للخصوم(1+2+3)	**762 974 494.08**	**640 072 118.08**

المصدر:من إعداد الطالبين إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة (الملحق1)

نلاحظ أن خصوم المؤسسة في تناقص خلال الفترة المدروسة (2017-2018) حيث إنخفضت بنسبة (16.10%) سنة2018 وهذا راجع إلى:

- الموارد الدائمة : حيث إنخفضت سنة 2018 بنسبة (2.04%)
- الخصوم غير الجارية : معدومة
- الخصوم الجارية :حيث إنخفضت سنة 2018 بنسبة (62.70%)

ثانيا : عرض جدول حساب النتائج للمؤسسة للفترة مابين (2017-2018)

سنقوم بعض جدول حسابات النتائج لسنوات (2017-2018)

جدول رقم (4): جدول حساب النتائج للمؤسسة للسنوات (2017-2018).الوحدة : الدينار الجزائري (دج) :

البيان/السنة	2017	2018
رقم الأعمال	342 680 816.97	292 667 736.95
تغيرات المخزون والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	- 808 225.26	623 575.70
الانتاج المثبت		
إعانات الإستغلال		
1- انتاج السنة المالية(1)	**341 872 591.71**	**293 291 312.65**
المشتريات المستهلكة	- 89 858 275.50	- 76 089 759.09
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	-7 979 429.62	- 3 509 119.87
2- إستهلاك السنة المالية(2)	**- 97 837 705.12**	**- 79 598 878.96**
3- القيمة المضافة للإستغلال(3) (3)=(1)-(2)	**244 034 886.59**	**213 692 433.69**
أعباء المستخدمين	- 69 647 178.49	- 59 879 332.74
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	- 6 144 501.84	- 4 513 085.48
4- إجمالي فائض الإستغلال(4)	**168 243 206.26**	**149 300 015.47**
المنتجات العملياتية الأخرى	925.71	1 296 785.72
الأعباء العملياتية الأخرى	- 1 185 125.13	- 387 418.52
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	- 121 467 280.22	- 115 935 026.63
إسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات		

5- النتيجة العملياتية(5)	**45 591 726.62**	**34 274 356.04**
المنتوجات المالية	707 815.40	72 624.67
الأعباء المالية	-82 396.74	- 106 062.64
6- النتيجة المالية (6)	**625 418.66**	**- 33 437.97**
7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)	**46 217 145.28**	**34 240 918.07**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	- 8 931 118.00	- 6 625 178.00
الضرائب المؤجلة-تغيرات-حول النتائج العادية		
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**342 581 332.82**	**294 660 723.04**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**- 305 295 305.54**	**- 267 044 982.97**
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية(8)	**37 286 027.28**	**27 615 740.07**
العناصر غير العادية-المنتوجات		
العناصر غير العادية-الأعباء		
9-النتيجة غير العادية(9)		
10-النتيجة الصافية للسنة المالية(10)	**37 286 027.28**	**27 615 740.07**

المصدر:من إعداد الطالبين إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة (الملحق2)

من خلال جدول حساب النتائج للفترة المدروسة سنقوم بتحليل مختلف نتائج المؤسسة كمايلي :

1- رقم الأعمال :هو قيمة المبيعات المحققة للمؤسسة خلال السنة حسب نشاطها .

جدول رقم(5): رقم الأعمال للسنوات (2017- 2018) للمؤسسة

البيان/السنة	2017	2018
رقم الأعمال	342 680 816.97	292 667 736.95
نسبة التغير	-	-%14.59

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ تناقص في رقم الأعمال حيث إنخفض سنة 2018 بنسبة (14.59%) وذلك راجع لنقص مبيعات المؤسسة الناتج عن نقص الطلب عن مختلف منتوجاتها .

2-تحليل القيمة المضافة للاستغلال :وهي الفرق بين انتاج السنة المالية واستهلاكاتها .

جدول رقم(6): القيمة المضافة للاستغلال لسنوات الدراسة.

البيان/السنة	2017	2018
القيمة المضافة للاستغلال	**244 034 886.59**	**213 692 433.69**
نسبة التغير	-	%-12.43

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ إنخفاض القيمة المضافة للاستغلال بنسبة (12.43 %) سنة 2018 ، وذلك راجع لإنخفاض إنتاج السنة المالية سنة 2018 .

3-تحليل الفائض الإجمالي للإستغلال : يمثل الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة .

جدول رقم(7): الفائض الإجمالي للاستغلال لسنوات الدراسة.

البيان/السنة	2017	2018
الفائض الإجمالي للاستغلال	**168 243 206.26**	**149 300 015.47**
نسبة التغير	-	%-11.25

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ إنخفاض الفائض الإجمالي للاستغلال بنسبة 11.25 % سنة 2018 ، وذلك راجع لإنخفاض إنتاج السنة المالية سنة 2018 .

4-النتيجة العملياتية : تعبر عن الناتج الذي تحققه المؤسسة خلال دورة إستغلالها .

جدول رقم(8): النتيجة العملياتية لسنوات الدراسة.

البيان/السنة	2017	2018
النتيجة العملياتية	**45 591 726.62**	**34 274 356.04**
نسبة التغير	-	%-24.82

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ إنخفاض النتيجة العملياتية بنسبة 24.82% سنة 2018 ، وذلك راجع لإنخفاض إنتاج السنة المالية سنة 2018 .

5-النتيجة الصافية للسنة المالية : هي حاصل جمع نتيجة الإستغلال والنتيجة المالية مطروحا منها الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة على النتائج العادية .

جدول رقم(9): النتيجة الصافية للسنة المالية لسنوات الدراسة.

البيان/السنة	2017	2018
النتيجة الصافية للسنة المالية	37 286 027.28	27 615 740.07
نسبة التغير	-	-%25.93

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ انخفاض النتيجة الصافية للسنة المالية بنسبة 25.93% سنة 2018 والسبب راجع لإنخفاض نشاط المؤسسة بصفة عامة .

المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية.

لتقييم الآداء المالي للمؤسسة سوف نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة للفترة الممتدة من (2017 -2018) وحساب أهم مؤشرات التوازن المالي .

أولا : إعداد الميزانية المالية المختصرة.

لتقييم الآداء المالي للمؤسسة سوف نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة للفترة الممتدة من (2017-2018)، حيث ننطلق من ميزانيتها المحاسبية الواردة في المطلب الأول من البحث الثاني وتبعا لمبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة وترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الإستحقاق يمكن وضع الميزانية المختصرة التالية .

جدول رقم(10): جانب الأصول للسنوات (2017-2018) .الوحدة (دج) – النسبة %

الأصول/ البيان	2017		2018	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة	**650 660 827.97**	**%85.27**	**531 990 231.01**	**%83.11**
الأصول المتداولة	**112 313 666.11**	**%14.72**	**108 081 887.07**	**%16.88**
ق الإستغلال	50 222 218.33	%6.58	71 686 829.39	%11.19
قيم قابلة للتحقيق	29 774 438.34	%3.90	17 163 391.90	%2.68
قيم جاهزة	32 317 009.44	%4.23	19 231 665.78	%3
المجموع	**762 974 494.08**	**%100**	**640 072 118.08**	**%100**

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

جدول رقم(11): جانب الخصوم للسنوات (2017-2018) .الوحدة (دج) – النسبة %

الخصوم/ البيان	2017		2018	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
الخصوم الدائمة	**586 030 686.37**	**%76.80**	**574 073 673.17**	**%89.68**
أموال خاصة	586 030 686.37	%76.80	574 073 673.17	%89.68
خصوم غير متداولة	00	%00	00	%00
الخصوم المتداولة	**176 943 807.71**	**%23.19**	**65 998 444.91**	**%10.31**
المجموع	**762 974 494.08**	**%100**	**640 072 118.08**	**%100**

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

من خلال الميزانيتين الماليتين المختصرتين نلاحظ أن :

-بالنسبة للأصول : نلاحظ أن نسبة الأصول الثابتة أكبر من نسبة الأصول المتداولة وهذا ما يدل على أن المؤسسة ذات نشاط إنتاجي .

-بالنسبة للخصوم :نلاحظ أن نسبة الأموال الدائمة أكبر من الخصوم المتداولة مما يدل على أن المؤسسة تستطيع سداد ديونها في آجال إستحقاقها .

ثانيا : حساب مؤشرات التوازن المالي

سوف نقوم بحساب أهم المؤشرات : رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

1-رأس المال العامل الصافي الإجمالي (Frng):

ويحسب بطريقتين حسب الجدول التالي :

جدول رقم (12): حساب راس المال للمؤسسة للسنوات (2017-2018).

البيان/السنة	العلاقة	2017	2018
رأس المال العامل من أعلى الميزانية	الأموال الدائمة	586 030 686.37	574 073 673.17
	الأصول الثابتة	650 660 827.97	531 990 231.01
	Frng	**- 64 630 141.60**	**42 083 442.16**
رأس المال العامل من أسفل الميزانية	الأصول المتداولة	112 313 666.11	108 081 887.07
	ديون قصيرة الأجل	176 943 807.71	65 998 444.91
	Frng	**- 64 630 141.60**	**42 083 442.16**

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل سالب بالنسبة لسنة 2017 وهذا يدل على أن مؤسسة بريماتك قد غطت جزء من أصولها الثابتة بديون قصيرة الأجل أما بالنسبة لسنة 2018 فكان رأس المال العامل موجب أي أن المؤسسة تمتلك هامش أمان بالنسبة لسنة 2018 يمكن أن تستعمله المؤسسة لتجاوز حالات بطئ دوران الأصول الجارية وخاصة المخزونات .

جدول رقم(13): أنواع رأس المال العامل للسنوات (2017-2018)

البيان/السنوات	2017	2018
الأموال الخاصة	586 030 686.37	574 073 673.17
الأصول الثابتة	650 660 827.97	531 990 231.01
رأس المال العامل الخاص	**- 64 630 141.60**	**42 083 442.16**
الأصول المتداولة	112 313 666.11	108 081 887.07
رأس المال العامل الإجمالي	**112 313 666.11**	**108 081 887.07**
الديون طويلة الأجل	00	00
الديون قصيرة الأجل	176 943 807.71	65 998 444.91
رأس المال العامل الأجنبي	**176 943 807.71**	**65 998 444.91**

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الميزانية المالية المختصرة.

التحليل :

بالنسبة لرأس المال العامل الخاص :

-نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص هو نفسه رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNJ لأن الديون طويلة الأجل معدومة .

بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي :

-نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب بالنسبة للسنتين حيث إنخفض سنة 2018 وهذا راجع إلى التفاوت في القيم القابلة للتحقيق وإنخفاض الطلب على منتجات المؤسسة خلال سنة 2018 .

بالنسبة لرأس المال الأجنبي :

نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال السنتين حيث إنخفض سنة 2018 وهذا راجع إلى التفاوت في القيم القابلة للتحقيق وإنعدام الديون طويلة الأجل وإنخفاض الطلب على منتجات المؤسسة خلال سنة 2018 .

2-إحتياجات رأس المال العامل (BFR) : يحسب كمايلي :

إحتياجات رأس المال العامل= (قيم الإستغلال-قيم جاهزة)-(د.ق.أ- سلفات مصرفية)

جدول رقم(14): حساب إحتياج رأس المال العامل للمؤسسة للسنوات (2017-2018)

البيان / السنوات	2017	2018
الأصول المتداولة عدا النقدية	**79 996 656.67**	**88 850 221.29**
الأصول المتداولة	112 313 666.11	108 081 887.07
القيم الجاهزة	32 317 009.44	19 231 665.78
الخصوم المتداولة عدا السلفات المصرفية	**176 943 807.71**	**65 998 444.91**
ديون قصيرة الأجل	176 943 807.71	65 998 444.91
السلفات المصرفية	00	00
إحتياج رأس المال العامل	**- 96 947 151.04**	**22 851 776.38**

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإحتياج في رأس المال العامل سالب خلال سنة 2017 وهذا يعني أن مؤسسة بريماتك ليست في حاجة إلى موارد خلال دورة الإستغلال أما بالنسبة لسنة 2018 فكان الإحتياج في رأس المال العامل موجب أي أن المؤسسة لديه إحتياج خلال دورة الإستغلال .

3-الخزينة الصافية (TN) : تحسب بطريقتين كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم(15) : حساب الخزينة الصافية للمؤسسة للسنوات (2017-2018)

البيان/السنوات	العلاقة	2017	2018
الخزينة الصافية من أعلى الميزانية	TN= Frng -BFR	- 64 630 141.60	42 083 442.16
		- 96 947 151.04	22 851 776.38
		32 317 009.44	**19 231 665.78**
الخزينة الصافية من أعلى الميزانية	TN= ET – RT	32 317 009.44	19 231 665.78
		00	00
		32 317 009.44	**19 231 665.78**

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الميزانية المالية المختصرة.

التحليل :

نلاحظ من الجدول خلال سنة 2017 أن رأس المال العامل سالب وهو أكبر من الإحتياج في رأس المال العامل وبالتالي فالخزينة موجبة أما خلال سنة 2018 فرأس المال العامل كان موجب وهو أكبر من الإحتياج في رأس المال العامل وبالتالي الخزينة موجبة ، أي أن كل شروط التوازن المالي محققة عكس سنة 2017 التي كان فيها رأس المال العامل سالب الناجم عن خطأ في سياسة التمويل .

المطلب الثالث : التحليل المالي بواسطة النسب المالية.

في هذا المطلب سوف نحاول تحليل الآداء المالي لمؤسسة بريماتك من خلال حساب أهم النسب المالية ومقارنتها بالنسب المعيارية ومن ثم التعليق على النتائج وتحديد وضعية المؤسسة على ضوء ذلك .

أولا : النسب المالية المشتقة من قائمة المركز المالي.

1- نسب الهيكل : يهدف إستخدام هذه النسب بشكل عام إلى دراسة تمويل إستخدامات المؤسسة ، والحكم على درجة إستقلاليتها المالية ومقدرتها على الوفاء بإلتزاماتها ،بالإضافة لفرصها في الحصول على قروض جديدة ، والجدول الموالي يبين أهم هذه النسب :

جدول رقم (16) : حساب نسب الهيكل للمؤسسة للسنوات (2017-2018)

النسبة	العلاقة	2017	2018
نسبة التمويل الدائم	أموال دائمة /أصول غير جارية	0.90	1.07
نسبة التمويل الخاص	أموال خاصة/أصول ثابتة	0.90	1.07
نسبة الإستقلالية المالية	أموال خاصة/مجموع الخصوم	0.76	0.89
نسبة قابلية السداد	مجموع الديون/مجموع الأصول	0.23	0.10

المصدر :من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التحليل :

-**بالنسبة لنسبة التمويل الدائم :** تبين لنا هذه النسبة مستوى تغطية الأصول غير الجارية عن طريق الأموال الدائمة ،ومن خلال الجدول نلاحظ أن الأموال الدائمة لم تغطي الأصول الثابتة خلال سنة 2017 ، مما يدل على أن المؤسسة لا تمتلك هامش أمان ،فالمؤسسة إستخدمت جزء من الديون قصيرة الأجل في تمويل الأصول الثابتة ،وهذا معاكس لمبدأ الملائمة بين مدة حياة الأصول مع حياة الخصوم ، وهذه النسبة تبين أن

رأس المال العامل سالب،أما بالنسبة لسنة 2018 نلاحظ أن الأموال الدائمة غطت الأصول الثابتة وتم تكوين هامش أمان وبالتالي رأس المال العامل موجب.

-**بالنسبة لنسبة التمويل الخاص** : تقيس مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة ، ومن خلال النسب المتحصل عليها خلال السنتين نلاحظ أنها مساوية لنسبة التمويل الدائم والسبب راجع لإنعدام الديون طويلة الأجل.

-**بالنسبة لنسبة الإستقلالية المالية** : من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة إرتفعت في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة أي أن المؤسسة أصبحت أكثر إستقلالية في إتخاذ قراراتها المالية .

-**بالنسبة لنسبة قابلية السداد** : تبين هذه النسبة مدى إعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها ، ومن خلال النسب المتحصل عليها خلال السنتين نلاحظ أنها إنخفضت في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وذلك راجع لإنخفاض الديون قصيرة الأجل وإنعدام الديون طويلة الأجل .

2- نسب السيولة :نقوم بحساب نسب السيولة للوقوف على قدرة إستخدامات المؤسسة المتداولة على مسايرة إستحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد ، ويعتمد المشخص المالي غالبا على حساب النسب الموضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (17) : حساب نسب السيولة للمؤسسة للسنوات (2017-2018)

النسبة	العلاقة	2017	2018
نسبة السيولة العامة	**الأصول الجارية/الخصوم الجارية**	0.63	1.63
نسبة السيولة السريعة	**(القيم القابلة للتحقيق+خزينة الأصول)/الخصوم الجارية**	0.35	0.55
نسبة السيولة الحالية(الجاهزة)	**خزينة الأصول/الخصوم الجارية**	0.18	0.29

المصدر :من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التحليل:

-**بالنسبة لنسبة السيولة العامة** : نلاحظ أن النسبة أقل من الواحد بالنسبة لسنة 2017 ، وهذا يدل على أن المؤسسة ليست في وضع مالي جيد ، خاصة أن هذه الفترة تميزت بتأثر السوق الداخلية من نتائج الأزمة المالية الأخيرة وما ترتب عنها من نتائج سلبية على الآداء المالي للمؤسسة ، أما بالنسبة لسنة 2018 فإن النسبة كانت أكبر من الواحد وبالتالي تم تحقيق رأس مال عامل صافي موجب .

-**بالنسبة لنسبة السيولة السريعة:** نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة هي نسب جيدة لأنها تقريبا تنتمي إلى النسب المثلى 0.3-0.5، وتعني أن المؤسسة بإمكانها سداد35**%** من إلتزاماتها العاجلة دون إنتظار بيع مخزوناتها في سنة 2017 ، أما بالنسبة لسنة 2018 تعني أن المؤسسة بإمكانها سداد55**%** من إلتزاماتها العاجلة دون إنتظار بيع مخزوناتها .

-**بالنسبة لنسبة السيولة الحالية (الجاهزة)** : تعتبر هذه النسبة من أدق النسب في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة بالمؤسسة لسداد الإلتزامات قصيرة الأجل ، ومن خلال الجدول نلاحظ أن النسب كانت أقل من النسب المثلى 0.2-0.3 بالنسبة لسنة 2017 وجيدة بالنسبة لسنة 2018 لأنها تقع داخل المجال الامثل 0.2-0.3 .

ثانيا : النسب المالية المشتقة من قائمة الدخل (TR).

1- نسب النشاط.

كما تطرقنا في الجانب النظري أن نسب النشاط تستخدم هذه المجموعة من النسب لقياس قدرة المؤسسة على تحويل حسابات الميزانية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات ، كما تستخدم في الغالب لتقييم آداء المؤسسات المتعلق بالمركز المالي قصير الأجل ، كمؤشر على نشاط المؤسسة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة ، ولعل أكثر نسب النشاط تطبيقا في مجال التقييم المالي هي معدلات الدوران .

ولكن لعدم حصولنا على المعلومات الكافية واللازمة من طرف المؤسسة محل الدراسة فإننا لم نستطع دراسة هذه النسب

2- نسب الربحية.

تهدف هذه النسب إلى قياس قدرة المشروع على الكسب ومدى كفائته في تحقيق الأرباح الصافية من مختلف الأنشطة ، ويمكن إيجازها في الجدول التالي :

جدول رقم (18) : حساب نسب الربحية للمؤسسة للسنوات (2017-2018)

البيان / السنوات	العلاقة	2017	2018
هامش صافي الربح	النتيجة الصافية/المبيعات	0.10	0.09
العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية /الأموال الخاصة	0.06	0.04
معدل العائد على الإستثمار	النتيجة الصافية /مجموع الأصول	0.04	0.04

المصدر :من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة وجدول حساب النتائج

التحليل : نلاحظ من الجدول السابق أن النتائج ضئيلة جدا وهي في تناقص مستمر من سنة لأخرى وذلك راجع للأزمة التي شهدها الإقتصاد الجزائري في الفترة الأخيرة وإنخفاض الطلب على منتجات المؤسسة .

3- نسب الإستغلال.

سوف نتطرق إلى أهم نسب الإستغلال والمتعلقة بالقيمة المضافة لأنها مؤشر لتقييم الآداء والمتمثلة في :

1-نسبة اليد العاملة : تحسب وفق العلاقة التالية

معدل اليد العاملة = مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة

ونعرضها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (19) : حساب نسبة اليد العاملة للمؤسسة للسنوات (2017-2018)

البيان / السنوات	2017	2018
مصاريف المستخدمين	69 647 178.49	59 879 332.74
القيمة المضافة	244 034 886.59	213 292 433.69
نسبة اليد العاملة	**0.28**	**0.28**

المصدر :من إعداد الطالبين بالإعتماد على جدول حساب النتائج

نلاحظ أن نسبة اليد العاملة ثابتة مما يدل على أن المؤسسة تمارس مختلف أنشطتها بنفس الوتيرة .

2-نسبة الإهتلاك : وتحسب بالعلاقة التالية :

معدل الإهتلاكات = الإهتلاكات / القيمة المضافة

ونعرضها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (20): حساب نسبة الإهتلاك للمؤسسة للسنوات (2017-2018).

البيان / السنوات	2017	2018
الإهتلاك	121 467 280.22	115 935 026.63
القيمة المضافة	244 034 886.59	213 292 433.69
نسبة الإهتلاك	**0.49**	**0.54**

المصدر :من إعداد الطالبين بالإعتماد على جدول حساب النتائج

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الإهتلاك في تزايد من سنة 2017 إلى سنة 2018 بسبب الإنخفاض في القيمة المضافة الذي يفوق قيمة الإنخفاض في الإهتلاك.

4-نسبة القدرة على التمويل الذاتي والتمويل الذاتي.

التمويل الذاتي هو إمكانية المؤسسة لتمويل نشاطها إنطلاقا من مواردها الذاتية (الداخلية) دون اللجوء إلى مصادر خارجية ، وسوف نتناول قدرة التمويل الذاتي والتمويل الذاتي كالتالي :

4-1-قدرة التمويل الذاتي : وتحسب وفق العلاقة التالية

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الإهتلاكات والمؤونات

سوف يتم عرضها في الجدول الموالي :

جدول رقم (21) : حساب قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة للسنوات (2017-2018)

البيان/ السنوات	2017	2018
النتيجة الصافية	37 286 027.28	27 615 740.07
الإهتلاكات والمؤونات	121 467 280.22	115 935 026.63
قدرة التمويل الذاتي	**158 753 307.50**	**143 550 766.70**

المصدر :من إعداد الطالبين بالإعتماد على جدول حساب النتائج للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة في تناقص وذلك راجع لإنخفاض كل من النتيجة الصافية، والإهتلاكات والمؤونات خلال سنوات الدراسة .

4-2- حساب التمويل الذاتي : يحسب وفق العلاقة التالية

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة

سوف يتم عرضه في الجدول التالي :

جدول رقم (22) : حساب التمويل الذاتي للمؤسسة للسنوات (2017-2018).

البيان/السنوات	2017	2018
قدرة التمويل الذاتي	158 753 307.50	143 550 766.70
الأرباح الموزعة	00	00
التمويل الذاتي	158 753 307.50	143 550 766.70

المصدر :من إعداد الطالبين بالإعتماد على جدول حساب النتائج للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن التمويل الذاتي للمؤسسة في تناقص من سنة لأخرى خلال سنوات الدراسة وذلك راجع لإنخفاض قدرة التمويل الذاتي وإنعدام الأرباح الموزعة .

5- نسبة المردودية.

تعتبر المردودية مؤشر هام لقياس وتقييم الآداء المالي للمؤسسة وسوف نتطرق إلى أهم أنواعها:

5-1 المردودية الإقتصادية : وتحسب بالعلاقة التالية :

المردودية الإقتصادية = الفائض الإجمالي للإستغلال / الأصول الإقتصادية

ونعرضها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (23): حساب المردودية الإقتصادية للمؤسسة للسنوات (2017-2018)

البيان / السنوات	2017	2018
الفائض الإجمالي للإستغلال	168 243 206.26	149 300 015.47
الأموال الإقتصادية	586 030 686.37	574 073 673.17
الأموال الخاصة	586 030 686.37	574 073 673.17
الديون (ط،و،ق)الأجل	176 943 807.71	65 998 444.91
المردودية الإقتصادية	**0.28**	**0.26**

المصدر :من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة و جدول حساب النتائج

من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية الإقتصادية في تناقص ، حيث نلاحظ أن كل 100 دج من الأموال الخاصة تعطي لنا (28%) دج من الفائض الإجمالي للإستغلال في سنة 2017 ، وفي سنة 2018 نلاحظ أن كل 100 دج من الأموال الخاصة تعطي لنا (26%) دج من الفائض الإجمالي للإستغلال .

5-2 المردودية المالية : وتحسب بالعلاقة التالية :

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

ونعرضها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (24): حساب المردودية المالية للمؤسسة للسنوات (2017-2018).

البيان / السنوات	2017	2018
النتيجة الصافية	37 286 027.28	27 615 740.07
الأموال الخاصة	586 030 686.37	574 073 673.17
المردودية المالية	**0.06**	**0.04**

المصدر :من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة و جدول حساب النتائج

نلاحظ من الجدول أن المردودية المالية لسنة 2017 مقدرة ب(0.06) لكن في سنة 2018 إنخفضت هذه النسبة إلى (0.04) ، وهذا الإنخفاض راجع إلى الأزمة المالية التي عاشها الإقتصاد الجزائري في الفترة الأخيرة وإنخفاض الطلب على منتجات المؤسسة كما أشرنا سابقا .

3-5 المردودية التجارية : وتحسب بالعلاقة التالية

نسبة الربحية الصافية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة

ونعرضها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (25): حساب المردودية التجارية للمؤسسة للسنوات (2017-2018)

البيان / السنوات	2017	2018
النتيجة الصافية	37 286 027.28	27 615 740.07
رقم الأعمال	342 680 816.97	292 667 736.95
المردودية التجارية	**0.10**	**0.09**

المصدر :من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة و جدول حساب النتائج

نلاحظ أن المؤسسة في سنة 2017 حققت نسبة (0.10) ثم إنخفضت في سنة 2018 إلى (0.09) ، حيث نلاحظ أن المردودية التجارية لكلا السنتين أكبر من الصفر وأقل من الواحد وهذا يدل على أن المؤسسة حققت مردودية تجارية جيدة بنسب متفاوتة .

خلاصة:

من خلال دراستنا لتقييم الأداء المالي لمؤسسة بريماتك وذلك استناداً إلى الوثائق والمعلومات المقدمة من المؤسسة لسنوات الدراسة (2017-2018) والتي قمنا على أساسها بتطبيق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ونسب المردودية.

حيث تم التوصل إلى أن للمؤسسة رأس مال عامل سالب خلال سنة 2017 وموجب خلال سنة 2018 ' و والاحتياج في رأس المال العامل سالب خلال سنة 2017 وموجب خلال سنة 2018 ،مما يدل على أن المؤسسة كانت في وضعية حرجة خلال سنة 2017 لكنها تحسنت خلال سنة 2018 ، وتحسن في حزينة المؤسسة لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 ، كما أن هناك تحسن في التمويل الذاتي ولديها سيولة مقبولة نسبيا وتحسن في مختلف مؤشرات التوازن المالي ،مما يدل على تحسن الآداء المالي لمؤسسة بريماتك خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 .

الخاتمة

الخاتمة:

حاولنا من خلال المذكرة بقدر الامكان، معالجة ودراسة الأداء المالي وفقا للفرضيات والاهداف المسطرة انفا للمؤسسات الاقتصادية، وبالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية ومختلف المعلومات المتوفرة والمتعلقة بالنظام المالي للمؤسسة، ولذلك فان نتائج التحليل المتوصل اليها تبقى رهينة محتويات القوائم المالية التي يتم تحليلها، وعلى هذا الأساس توصلنا إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: تباينت وجهات النظر حول تقييم الأداء المالي حسب الخبراء والمقيميين من حيث النظام المعلوماتي المعتمد، وكان انجحها الاعتماد على المعلومات النابعة من الميزانية المالية والمعلومات الاقتصادية، ومن خلال توافر المعلومات المذكورة سابقا وباستعمال بعض الأدوات التحليلية متمثلة في مجموعة من النسب المالية، ومؤشرات التوازن يمكن أن نعطي تقييما حقيقيا للأداء المالي للمؤسسة، وبالتالي إعطاء صورة كاملة ومتكاملة عن وضعية المؤسسة ماليا، ومن خلال هذه الصورة ذات المدلول المالي يصبح باستطاعة عدة أطراف داخلية أو خارجية الاعتماد على هذه المعلومات في تحسين الأداء المالي وبالتالي تحسين صورة المؤسسة الداخلية والخارجية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: بافتراض أن المعلومات والقوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) المتحصل عليها من مؤسسة بريماتك، تساعد في عملية التقييم المالي، حيث تظهر تلك المعلومات نقاط القوة ونقاط الضعف بالمؤسسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: بافتراض أن المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي في مؤسسة بريماتك تحدد حسب الأهداف المسطرة ونوع النشاط، وهذا يساعد المؤسسة في تقييم أدائها واتخاذ القرارات اللازمة التي تخدم أهداف المؤسسة، و هي مهمة لجميع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، فهو يوضح لهم الوضع الحقيقي لها، ويساعدهم في اتخاذ القرارات الصائبة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الخاتمة

النتائج:

- ✓ رأس المال العامل سالب خلال سنة 2017،أي أن المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها (أصولها الثابتة) باستخدام الموارد الدائمة كما أنه لا تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها ولم تحقق هامش أمان والي يمكن تفسير ذلك بكون المؤسسة ما زالت في بداية نشاطها، أما خلال سنة 2018 أصبح رأس المال العامل موجب أي أن المؤسسة إستطاعت تحقيق هامش أمان .
- ✓ احتياجات رأس المال العامل سالبة لسنة 2017، مما يدل على أن مؤسسة بريماتك ليست في حاجة إلى موارد خلال دورة الاستغلال فمواردها تفيض عن احتياجاتها حيث يعاب على المؤسسة أنها لا تستغل مواردها الفائضة في تنشيط دورة الاستغلال، أما خلال سنة 2018 فكان الإحتياج في رأس المال العامل موجب أي أصبح هناك إحتياج للمؤسسة خلال دورة الإستغلال .
- ✓ الخزينة موجبة رغم أن كل نتائج رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل سالبة خلال سنة 2017 مما قد لا يدل على سلامة الشركة خاصة إذا لم تكن المؤسسة في حاجة إلى تلك كل القيمة السائلة، لكن الخزينة تحسنت خلال سنة 2018 أي أن المؤسسة تمكنت من تحسين وضعيتا المالية في سنة 2018 مقارنة بسنة2017.
- ✓ حققت مؤسسة بريماتك نتائج مرضية ومؤشرات ونسب آدائها المالي مقبولة بالنسبة لسنة 2018 رغم الأزمة المالية التي كانت تعيشها البلاد في الآونة الأخيرة وإنخفاض الطلب على منتجات المؤسسة ،إلا أن منتجاتها كانت تمتاز بالجودة مما سمح لها بتحقيق نتائج مرضية نسبيا.

3-الاقتراحات والتوصيات.

- ✓ على المؤسسة أن تواكب تطور البحوث العلمية خاصة فيما يخص قياس الآداء المالي .
- ✓ ينبغي على الإدارة المالية للمؤسسة أن تولي إهتماما وعناية لتحليل القوائم المالية لأأنها تسمح بمعرفة حالة ومركز المؤسسة وتوجيه السياسات وبالتالي إتخاذ القرارات الجيدة المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة .
- ✓ الزيادة في الأموال الدائمة من خلال الحصول على قروض طويلة الأجل .
- ✓ الحرص على تقييم ورقابة نشاط المؤسسة بشكل دوري ومنتظم .
- ✓ يجب على المؤسسة العمل على تحسين آدائها بإستمرار من أجل الحصول عل موقع تنافسي جيد وذلك بإستغلال مواردها والتكيف مع التحولات المتسارعة .
- ✓ –على المؤسسة أن تقوم بعملية تقييم أدائها المالي بإستمرار لما يقدمه من معلومات تسمح بتحسين فعالية وكفاءة المركز المالي .

الخاتمة

4-آفاق الدراسة:

- ✓ هل يعتبر الآداء المالي وسيلة كافية لتقييم الآداء المالي للمؤسسات الإقتصادية ؟
- ✓ ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟
- ✓ ما مدى فعالية المؤشرات المالية في تقييم الآداء المالي للمؤسسات الإقتصادية ؟

المراجع

1- الكتب باللغة العربية:

1. أبو الفتوح على فضالة، التحليل المالي وادارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.
2. إلياس بن ساسي و قريشي يوسف ، التسيير المالي (الادارة المالية)،دار النشر ، ج 1،ط2،عمان ،2011.
3. إلياس بن ساسي وقريشي يوسف، التسيير المالي دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، ط ،2011 .
4. توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، ،2004.
5. حسين لهيبي وعثمان يخلف،التحليل المالي في المؤسسة،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1998.
خالص صافي صالح، تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1999.
6. خلدون إبراهيم الشريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، ط 1،عمان، الأردن ،2001
7. دادن عبد الغني ، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية ، مجلة الباحث ، العددالرابع ، الجزائر ، 2004.
8. زهير ثابت، تقييم أداء الشركات و الأفراد، دار قباء، القاهرة، 2001.
9. زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، الأردن،1989.
10. سعد صادق بحيرى، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
11. سيد الهواري، مدخل الى الإدارة المالية، مكتبة عين شمس، مصر، 1996.
12. شعيب شنوف،التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS،دار زهران للنشروالتوزيع،ط1،عمان،الأردن،2015.
13. الطاهر لطرش،تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،الجزائر،2001.
14. عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، الطبعة الثالثة، دار المعرفة، عمان، 2001، الجزء الأول.
15. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار الميسرة، ط2،عمان، ،،2006 .
16. عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات، الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء، دار حامد، عمان، 1999.
17. علي السلمي ، الادارة العامة ،دار غريب للطباعة ،مصر، 1989.
18. عويس مصطفى إسماعيل، تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية،معهد الدراسات المصرفية، مصر،1998.
19. فلاح حسن الحسيني وموئد عبد الرحمن الدوري،إدارة البنوك مدخل كمي إستراتيجي معاصر،دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع،ط2، الاردن،2003.
20. فليح حسن خلف ،إقتصاديات الاعمال، علم الكتاب الحديث،الاردن، 2009.
21. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004.

22. محمد الفيومي، مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب، دار الاشعاع للنشر والتوزيع، الأردن، 2003،
23. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999،ص10 .
24. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000.
25. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية: التحليل المالي للمشروعات الاعمال، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005،
26. محمد فريد الصحن، عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1987.
27. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد اسهم الشركات، دار الحامد للنشر، ط 1 2010،
28. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1،عمان، الأردن،2006.

وشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار الطباعة والنشروالتوزيع،1999.

29. المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي ،الشارقة ، الامارات العربية المتحدة،2009.
30. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، المكتب العربي الحديث، ط5،الإسكندرية، 2003 .
31. ناصر دادي عدون ونواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر،1991.
32. يوسف مامش وناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية العامة، ط1، 2008.

2- الكتب باللغة الفرنسية:

1. Chantal Buissart, Analyse Financière, 3ème édition, France, 2005.
2. Chantal Buissart, M.Benkaci, Analyse financière, BERTI édition, Alger, Algérie.2011.
3. J.L Malo, L'essentiel du contrôle de gestion, édition d'organisation, 2ème édition, Paris, 1998.
4. Jean- Michel Delaveau, Guide de la gestion financière des établissements sociaux et médico-sociaux, Dunod Paris, 1999.
5. Jossette peyrad ; Analyse Financière, Librairie Vubret, 8ème édition, Paris, 1999.
6. Robert Papin, Stratégie pour la création d'entreprise" création reprise développement, 9ème édition, Dunod Paris, 2001.

3- الاطروحات والمذكرات:

1. بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارت، مذكرة ماجيستير،قسم علوم التسيير ،تخصص مالية مؤسسة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس،2009.
2. بهدي عمر، مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة،قسم علوم تسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013.
3. الداوي الشيخ ،دراسة تحليلة للكفاءة في التسيير،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية علوم التسيير جامعة الجزائر ،1995.
4. سميحة سعادة، تقييم الأداء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة، مذكرة شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2013 .
5. علي عريوة حمزة ،تقييم الأداء المالي للمؤسسة الأقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي ،مذكرة ماستر،تخصص محاسبة وتدقيق ،قسم علوم تجارية،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة،2016.
6. محمد أبو قمر، تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة القياس المتوازن،مذكرة لنيل الماجستير،كلية التجارة الاسلاميةغزة،2009،ص23 .
7. محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه فـــي العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ،2016.
8. اليمين سعادة، استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجيستيرفي العلوم التجارية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2009.

الملاحق

EURL BRIMATEC O.DERRADJ
EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA
N° D'IDENTIFICATION:000428049000943

EDITION_DU:24/06/2020 13:41
EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		178,000.00	102,350.00	75,650.00	
Immobilisations corporelles					
Terrains		8,400,000.00		8,400,000.00	
Bâtiments		204,268,951.20	64,273,909.24	139,995,041.96	
Autres immobilisations corporelles		1,181,548,506.65	704,028,467.45	477,520,039.20	
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
Comptes de liaison		24,670,096.81		24,670,096.81	
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1,419,065,554.66**	**768,404,726.69**	**650,660,827.97**	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		50,222,218.33		50,222,218.33	
Créances et emplois assimilés					
Clients		19,284,467.31		19,284,467.31	
Autres débiteurs		2,043,307.03		2,043,307.03	
Impôts et assimilés		8,446,664.00		8,446,664.00	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		32,317,009.44		32,317,009.44	
TOTAL ACTIF COURANT		**112,313,666.11**		**112,313,666.11**	
TOTAL GENERAL ACTIF		**1,531,379,220.77**	**768,404,726.69**	**762,974,494.08**	

EURL BRIMATEC O.DERRADJ
EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA
N° D'IDENTIFICATION:000428049000943

EDITION_DU:24/06/2020 13:41
EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		465,000,000.00	
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		3,941,144.20	
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		37,286,027.28	
Autres capitaux propores - Report à nouveau		79,803,514.89	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**586,030,686.37**	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II			
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		26,580,573.06	
Impôts		12,660,827.00	
Autres dettes		137,702,407.65	
Trésorerie passif			
TOTAL III		**176,943,807.71**	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**762,974,494.08**	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

EURL BRIMATEC O.DERRADJ
EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA
N° D'IDENTIFICATION:000428049000943

EDITION_DU:24/06/2020 13:42
EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
Ventes et produits annexes		342,680,816.97	
Variation stocks produits finis et en cours		-808,225.26	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**341,872,591.71**	
Achats consommés		-89,858,275.50	
Services extérieurs et autres consommations		-7,979,429.62	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-97,837,705.12**	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**244,034,886.59**	
Charges de personnel		-69,647,178.49	
Impôts, taxes et versements assimilés		-6,144,501.84	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**168,243,206.26**	
Autres produits opérationnels		925.71	
Autres charges opérationnelles		-1,185,125.13	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-121,467,280.22	
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**45,591,726.62**	
Produits financiers		707,815.40	
Charges financières		-82,396.74	
VI-RESULTAT FINANCIER		**625,418.66**	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**46,217,145.28**	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-8,931,118.00	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**342,581,332.82**	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-305,295,305.54**	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**37,286,027.28**	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**37,286,027.28**	

الميزانيات المحاسبية للسنوات (2017-2018-) الملحق 1

EURL BRIMATEC O.DERRADJ
EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA
N° D'IDENTIFICATION:000428049000943

EDITION_DU:24/06/2020 13:37
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		178,000.00	126,083.33	51,916.67	75,650.00
Immobilisations corporelles					
Terrains		8,400,000.00		8,400,000.00	8,400,000.00
Bâtiments		204,268,951.20	74,487,356.80	129,781,594.40	139,995,041.96
Autres immobilisations corporelles		1,181,548,506.65	809,726,313.19	371,822,193.46	477,520,039.20
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
Comptes de liaison		21,934,526.48		21,934,526.48	24,670,096.81
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1,416,329,984.33**	**884,339,763.32**	**531,990,231.01**	**650,660,827.97**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		71,686,829.39		71,686,829.39	50,222,218.33
Créances et emplois assimilés					
Clients		12,851,769.46		12,851,769.46	19,284,467.31
Autres débiteurs		3,759,520.44		3,759,520.44	2,043,307.03
Impôts et assimilés		552,102.00		552,102.00	8,446,664.00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		19,231,665.78		19,231,665.78	32,317,009.44
TOTAL ACTIF COURANT		**108,081,887.07**		**108,081,887.07**	**112,313,666.11**
TOTAL GENERAL ACTIF		**1,524,411,871.40**	**884,339,763.32**	**640,072,118.08**	**762,974,494.08**

الميزانيات المحاسبية للسنوات (2017-2018) الملحق 1

EURL BRIMATEC O.DERRADJ
EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA
N° D'IDENTIFICATION:000428049000943

EDITION_DU:24/06/2020 13:38
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		465,000,000.00	465,000,000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		6,023,921.20	3,941,144.20
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		27,615,740.07	37,286,027.28
Autres capitaux propores - Report à nouveau		75,434,011.90	79,803,514.89
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**574,073,673.17**	**586,030,686.37**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II			
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		24,066,549.39	26,580,573.06
Impôts		797,476.73	12,660,827.00
Autres dettes		41,134,418.79	137,702,407.65
Trésorerie passif			
TOTAL III		**65,998,444.91**	**176,943,807.71**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**640,072,118.08**	**762,974,494.08**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الميزانيات المحاسبية للسنوات (2017-2018) الملحق 1

EURL BRIMATEC O.DERRADJ
EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA
N° D'IDENTIFICATION:000428049000943

EDITION_DU:24/06/2020 13:38
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
Ventes et produits annexes		292,667,736.95	342,680,816.97
Variation stocks produits finis et en cours		623,575.70	-808,225.26
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**293,291,312.65**	**341,872,591.71**
Achats consommés		-76,089,759.09	-89,858,275.50
Services extérieurs et autres consommations		-3,509,119.87	-7,979,429.62
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-79,598,878.96**	**-97,837,705.12**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**213,692,433.69**	**244,034,886.59**
Charges de personnel		-59,879,332.74	-69,647,178.49
Impôts, taxes et versements assimilés		-4,513,085.48	-6,144,501.84
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**149,300,015.47**	**168,243,206.26**
Autres produits opérationnels		1,296,785.72	925.71
Autres charges opérationnelles		-387,418.52	-1,185,125.13
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-115,935,026.63	-121,467,280.22
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**34,274,356.04**	**45,591,726.62**
Produits financiers		72,624.67	707,815.40
Charges financières		-106,062.64	-82,396.74
VI-RESULTAT FINANCIER		**-33,437.97**	**625,418.66**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**34,240,918.07**	**46,217,145.28**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-6,625,178.00	-8,931,118.00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**294,660,723.04**	**342,581,332.82**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-267,044,982.97**	**-305,295,305.54**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**27,615,740.07**	**37,286,027.28**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**27,615,740.07**	**37,286,027.28**

جدول حسابات النتائج للسنوات (2017-2018) الملحق 2

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 4 2 8 0 4 9 0 0 0 9 4 3

Désignation de l'entreprise: EURL BRIMATEC O.DERRADJ

Activité: FABRICATION INDUSTRIELLE DE PROD.ARGILE

Adresse: EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA

Exercice du 01/01/18 au 31/12/18

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2018		2017	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		292,667,736		342,680,816
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			292,667,736		342,680,816
Production stockée ou déstockée			623,575	808,225	
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			293,291,312		341,872,591
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		5,093,171		4,190,644	
Autres approvisionnements		25,480,028		39,539,219	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		45,516,558		46,128,411	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations			4,993,500	
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances	1,393,595		1,272,685	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	586,708		612,926	
	Publicité	45,110		30,110	
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		1,483,706		1,070,208	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		79,598,878		97,837,705	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			213,692,433		244,034,886
Charges de personnel		59,879,332		69,647,178	
Impôts et taxes et versements assimilés		4,513,085		6,144,501	
IV-Excédent brut d'exploitation			149,300,015		168,243,206
Autres produits opérationnels			1,296,785		925
Autres charges opérationnelles		387,418		1,185,125	
Dotations aux amortissements		115,935,026		121,467,280	
Provision					
Pertes de valeur					
Reprise sur pertes de valeur et provisions					

../.. la suite sur la page suivante

جدول حسابات النتائج للسنوات (2018-2017) الملحق 2

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 4 2 8 0 4 9 0 0 0 9 4 3

Désignation de l'entreprise:	**EURL BRIMATEC O.DERRADJ**
Activité:	**FABRICATION INDUSTRIELLE DE PROD.ARGILE**
Adresse:	**EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA**

Exercice du **01/01/18** au **31/12/18**

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2018		2017	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
V-Résultat opérationnel		34,274,356		45,591,726
Produits financiers		72,624		707,815
Charges financières	106,062		82,396	
VI-Résultat financier	33,437			625,418
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		34,240,918		46,217,145
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	6,625,178		8,931,118	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		27,615,740		37,286,027

(*) A détailler sur état annexe à joindre